الأخبار
al-akhbar

الجمعة 5 حزيران 2026
العدد 5793 السنة العشرون
Vendredi 5 Juin 2026 nº 5793 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

مع عدد السبت

كأس العالم 2026

ملحق خاص

الحرب الكونية ضد المقاومة

المقاومة تعلن رفض ورقة العار

لم يكن «إعلان واشنطن» حول وقف إطلاق النار سوى ترجمة رسمية لمسار سياسي تتبناه السلطة اللبنانية منذ أشهر، يقوم على التسليم بأن موازين القوى الإقليمية والدولية تفرض على لبنان التنازلات السياسية تحت عنوان «الواقعية». إلا أن ما قُدّم للرأي العام على أنه إنجاز دبلوماسي، بدا أشبه بوثيقة استسلام من قبل سلطة تبيع حقوق البلاد لاحتلال يواصل القتل والتدمير.

سريعاً، ردت المقاومة على الخطيئة الكبرى بموقف أطلقه الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم، معلناً رفضاً حاسماً لاتفاق وللمنطق الذي يحكمه، ومتهماً القائمين عليه بمحاولة منح إسرائيل في السياسة ما فشلت في انتزاعه بالحرب. واصفاً الإعلان بـ«المهزلة والمذلّة والمخزي».

لكن السلطة بأركانها، بقيت تتصرف وكأنها تملك إجماعاً وطنياً، فيما أظهرت الوقائع أن البلاد تقف على حافة انقسام عميق حول جوهر الخيارات المطروحة. وبدل أن تسعى إلى بناء موقف وطني موحد، اندفعت نحو تبني مسار سياسي شديد الحساسية فاتحة الباب أمام مواجهة سياسية مفتوحة.

في هذا المناخ، تحولت الجولة الرابعة من مفاوضات واشنطن إلى محطة كشفت حجم التصدع القائم. فبينما خرج رئيس الجمهورية جوزاف عون، متحدثاً عن تفاهمات ومسارات تنفيذية ومناطق انتشار للجيش، جاء رد المقاومة في الميدان التي واصلت عملياتها ضد المحتل، وضد هذا المسار الاستسلامي الذي حاول عون أمس تجميله بادعائه أن الوفد اللبناني تعرض لضغوط كبيرة للإيحاء بوجود مقاومة سياسية من قبل الوفد، وحاول الترويج لبطولات وهمية قائلاً إن المحادثات كادت تنهار أكثر من مرة نتيجة الشروط المطروحة، قبل أن يتدخل الأميركيون لإحيائها. ثم كشف عون أن سلطته قررت اعتماد مناطق أولية لاختبار تنفيذ الاتفاق وانتشار الجيش فيها، مرشحاً منطقة زوطر وشقيف ارنون. خطورة موقف عون، ليست في ما قاله عون، بقدر ما كانت في التهديد الذي وجهه عندما اعتبر أن «أي جهة تعرقل الاتفاق ستتحمل مسؤولية ما قد يترتب على ذلك من نتائج». وهو موقف التقى معه رئيس الحكومة نواف سلام الذي قدم للتفاوض في جلسة الحكومة أمس باعتباره الخيار الأقل كلفة في ظل الموازين القائمة، مكرراً تهديد عون بأن «من يرفض أو يماطل سيتحمّل وحده وزر ما قد يترتّب على ذلك».

وبينما ظل الجميع في انتظار صدور موقف عن الرئيس نبيه بري،

> **عون وسلام يبرران الخطيئة وبري يطلق مشاورات داخلية وخارجية والعدو يتمسك بالاحتلال**

(هيثم الموسوي)

يسرائيل كاتس، يكرر لازمة أن ما جرى في واشنطن يثبت بقاء قوات الاحتلال في كل المواقع بما في ذلك قلعة الشقيف، وأن إسرائيل تنتظر من لبنان نزع سلاح حزب الله، فيما لحقه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالإعلان عن أن لبنان سوف يشهد ما شهده قطاع غزة.

ترجمة موقف العدو جاءت على لسان قائد جيشه إيال زامير، الذي قال إنّ جيشه «ملتزم بخلق واقع أمني أفضل لبلدات الشمال على المدى الطويل». فيما أعلن الحرس الثوري الإيراني أن «أي هدوء في المنطقة لن يتحقق ما لم ينسحب الصهاينة من الأراضي اللبنانية المحتلة»، مشيراً إلى أن «شرطه الأساسي لقبول وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة كان وقف إطلاق النار على جميع الجبهات».

أما من جانب الجيش اللبناني، فقد بادر إلى إعادة نشر مجموعات منه في بلدتي دين وبلاط في الجنوب، ودخلت قوة ترافقها وحدة من فوج الهندسة، وباشرت تأمين الطريق التي تربط دين بمرجعيون وإبل السقي والخيام، وذلك بعد ورود معلومات عن انسحاب الجيش الإسرائيلي من البلدة.

وكشفت مصادر أمنية لـ«الأخبار» أن الجيش لم يتبلّغ رسمياً الانسحاب الإسرائيلي، بل ما حصل هو أن بلدية مرجعيون هي من تلقت اتصالاً من العدو الإسرائيلي يفيد بأن الطريق بين مرجعيون وحاصبيا أصبحت سالكة وأن الجيش اللبناني سيدخل البلدة، فتواصل مسؤولون في البلدية مع الجيش الذي تفاجأ بالأمر ثم أرسل جرافاته لفتح الطريق بعد التواصل مع لجنة «الميكانيزم» التي لم تتجاوب.

(الأخبار)

كان الأخير يقوم بمشاورات داخلية واتصالات مع الخارج تركزت مع المندوب السامي السعودي يزيد بن فرحان الذي كان يضغط على الجميع للسير بالإعلان الذي صدر عن واشنطن. وقد أطلق بري مجموعة مشاورات مع حزب الله ومع قوى سياسية ومرجعيات محلية، قبل أن يصدر عنه موقف سيكون أساساً للنقاش اللاحق مع رئاستي الجمهورية والحكومة. علماً أن بري، براهن فقط، على توصل إيران إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يكون شاملاً للبنان، ويفرض على العدو وقف الحرب دون أي مقابل.

في كيان الاحتلال، كان وزير الحرب

قاسم: وقف المقاومة كحلم إبليس بالجنة

وصف الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم البيان الصادر فجر أمس، في ختام الجولة الرابعة من مفاوضات واشنطن بين وفود رسمية من لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة، بأنه «خارطة طريق لإبادة قسم من الشعب اللبناني واستعباد الباقي». وأكّد أن المقاومة لم تعطِ أي التزام لأي جهة بوقف مقاومة الاحتلال، وستواصل عملياتها حتى تحرير الأرض.

وقال قاسم في بيان في الذكرى السنوية لرحيل الإمام الخميني إنّ «نتيجة المفاوضات المباشرة العبثية والمُذِلّة والمُخزية للبنان، المرفوضة جملةً وتفصيلاً من شرائح واسعة من الشعب اللبناني، كانت إعلان واشنطن الذي يرسم المبادئ الأساسية التي تراها أميركا وإسرائيل لخضوع لبنان لمشروع إسرائيل الكبرى». وأضاف: «أن يكون الهدف الأساس نزع سلاح المقاومة كمنطلق لأي اتفاق، يعني إعدام قوة لبنان، وتهديداً وجودياً بإبادة شعبه المقاوم، وهو إعلان لتخريب لبنان وعدم استقراره، وإحداث الفتنة بين اللبنانيين لمصلحة إسرائيل، وأن تأخذ إسرائيل بالسياسة ما لم تأخذه بالحرب».

وأكّد أن تطبيق الإعلان «أمر مستحيل، ونحن لسنا ممن يخون أمانة الشهداء والأرض». وأضاف أنّ الموافقة على «أن يكون المسار الأمني تحت شعار وقف إطلاق النار الوهمي، وتفسيره بأن يوقف حزب الله إطلاق النار، وأن يترك المقاومون ساحة الجنوب، وفي ظل استمرار العدوان، وتحت الضغط العسكري، هو استسلام وهزيمة وتحقيقٌ لأهداف العدو، وهو كحلم إبليس بدخول الجنة». وحسم بـ«أننا معنيون فقط بوقف العدوان الشامل، ووقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل». وشدّد على أنه «يجب أن يكون وقف إطلاق النار شاملاً، فلا تجزئة بين الجنوب وباقي لبنان، ولا حرية للقتل للعدو الإسرائيلي في لبنان. وما دام الاحتلال موجوداً فالمقاومة مستمرة».

ومنعاً لأي تأويل لموقف الحزب من الدلالات الجارية، قال الشيخ قاسم: «لم نُعطِ التزاماً لأحد بعدم مقاومة العدوان والردّ على عدوانه. وما دام العدوان مستمراً فسنواجهه بكل ما أوتينا من قوة، وسنطاوله حيث نقرّر ونستطيع. وما دامت قرانا غير آمنة، تُقصف وتُهدم ويُقتل شعبنا، فلن تكون المستوطنات آمنة، وسيرون بأسنا وشدّتنا. سنقاتل الغزاة حتى نطردهم من أرضنا».

وقال قاسم: «يجب أن يكون الهدف الأساس سيادة لبنان، التي تتحقّق بالحل الحصري المتمثّل بوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان بكل أشكاله جواً وبراً وبحراً، والانسحاب من الأراضي اللبنانية، لينتشر الجيش في جنوب نهر الليطاني، وتحرير الأسرى، وعودة الناس إلى كل قراهم، وإعادة الإعمار».

وبعدما أكّد حرص المقاومة «على الوحدة الوطنية في مواجهة العدوان، وهي قوة لنا جميعاً»، حمّل «السلطة مسؤولية أن تقوم بواجبها، لمعالجة خلل الانقسام اللبناني الداخلي الذي سبّبته خياراتها السياسية التي لا تمثّل الإجماع الوطني للمكوّنات اللبنانية ومبادئ الدستور وصيغة العيش المشترك».

وشكر قاسم إيران التي وقفت منذ الأيام الأولى للثورة إلى جانب الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه والقدس، ومساندة حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي «تساعدنا على استعادة أرضنا وحقّنا في مواجهة العدوان الإسرائيلي الأميركي، وتتصدّى لتثبيت وقف العدوان وإطلاق النار الشامل في لبنان كجزء من وقف العدوان على إيران».

(الأخبار)

مقالة

السلطة توقّع على «تحرير» الجنوب من أهله

مجتبى الحسيني

لا تكمن خطورة البيان الثلاثي الصادر عن واشنطن، في ما تضمّنه من بنود فحسب، بل في ما تعمّد تجاهله أيضاً. فالوثيقة التي كُتبت بحبر أميركي، تتعامل مع الحرب الإسرائيلية على لبنان وكأنها نزاع بين طرفين متكافئين، وليس عدواناً تشنّه قوة احتلال على أرض لبنانية. لذلك غاب عنها أي ذكر لكلمات «احتلال» أو «انسحاب» أو «وقف العدوان»، فيما يستمر القتل وتتواصل عمليات التوسّع الميداني. ومن خلال هذا الغياب الصارخ وتجهيل المعتدي، لا يبدو البيان محاولة لإنهاء العدوان بقدر ما يبدو سعياً إلى إعادة صياغة وقائعه السياسية والقانونية، بما يمنحه تعريفاً جديداً ويؤسّس لتشريع نتائجه.

ما لا تقوله الوثيقة أخطر بكثير مما تقوله. فهي تعلّق تثبيت وقف إطلاق النار على شرط واحد: أن يوقف حزب الله عملياته وأن يُخلي جميع عناصره من منطقة جنوب الليطاني. أمّا دولة الاحتلال، فلا يترتّب عليها أي التزام مماثل بالانسحاب، ولا يفرض عليها البيان أي موجب قانوني واضح، بل إن صفتها كقوة احتلال تغيب بالكامل عن النص. وهذا انقلاب تام على القانون الدولي، من لوائح لاهاي لعام 1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949، وصولاً إلى القرار 425 الصادر عام 1978، والذي يرتّب التزاماً قانونياً مباشراً وأحادياً على عاتق المحتل يتمثّل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي المحتلة.

ثم أن الإجراء التنفيذي الوحيدي البيان يتمثّل في بسط القوات المسلحة اللبنانية سيطرتها الحصرية، واستبعاد جميع أنواع القوة الفاعلة غير الحكومية». أي إن جوهر العملية موجّه إلى الداخل اللبناني، نحو المقاومة وأبناء الأرض، لا نحو القوات الغازية. وبذلك يُعاد تعريف مفهوم «تحرير الجنوب» بلغة أميركية: لم يعد التحرير يعني إنهاء الاحتلال وانسحاب قواته، بل تحرير الأرض من أصحابها الذين تصدّوا للغزو والاحتلال.

يستخدم البيان، في أكثر من موضع، عبارتي «الجماعات المسلحة غير الحكومية» و«تفكيكها ومنع عودة ظهورها». وهذه ليست مفردات تقنية محايدة أو بريئة، بل تنتمي إلى القاموس القانوني والأمني المُستخدم دولياً في التعامل مع الميليشيات والتنظيمات غير الشرعية. فبما يميّز القانون الدولي بشكل حاسم بين جماعة مسلّحة يُراد تفكيكها، ومقاومة شعبية مشروعة تتشأ ضدّ احتلال أجنبي.

فالبروتوكول الإضافي الأول المُلحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 أدرج الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي ضمن إطار النزاعات المسلّحة الدولية، فيما كرّس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 2625 (إعلان مبادئ القانون الدولي) حق الشعوب الخاضعة للاحتلال في النضال من أجل تقرير مصيرها. كما جاء القرار 3314 الخاص بتعريف العدوان ليؤكّد، في مادته السابعة، عدم المساس بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في الكفاح بكل الوسائل وطلب الدعم لتقرير مصيرها، فضلاً عن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تكفل حق الدفاع عن النفس.

من هذه الزاوية، لا يبدو توصيف المقاومة باعتبارها مجرّد «جماعة مسلّحة غير حكومية» مسألة لغوية عابرة، بل يعبّر خياراً سياسياً وقانونياً يلغي هذا التمييز الأساسي بجرّة قلم، ويضع المقاومة في الخانة نفسها التي توضع فيها الميليشيات والتنظيمات الخارجة عن أي مشروعية. ولم يبقَ هذا التصنيف في إطار التلميح أو الإيحاء، بل ظهر بصورة مباشرة عندما نقل البيان بوقاحة عن وزير الخارجية الأميركي توصيفه لحزب الله بأنه «عدو للبنان». وهنا لا تعود المسألة مجرّد توصيف سياسي صادر عن جهة خارجية، بل تتحوّل إلى موقف يكتسب دلالة مختلفة عندما يرد في وثيقة تبصم عليها الدولة اللبنانية نفسها.

والأخطر من ذلك أن مصطلح «الجهات الفاعلة غير الحكومية» (Non-State Actors) يرتبط بصورة وثيقة بالقرار 1540 الصادر عن مجلس الأمن عام 2004، والذي وُضع أساساً لمنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى جماعات إرهابية. ومن ثمّ، فإن إدراج المقاومة ضمن هذا الإطار المفاهيمي يفتح الباب أمام نقلها تدريجياً من خانة الحق المرتبط بمقاومة الاحتلال إلى خانة التهديد الأمني العالمي.

يعلن البيان أن لبنان ودولة الاحتلال لا يحملان أي نوايا عدائية تجاه بعضهما». وقد تبدو العبارة، للوهلة الأولى، جزءاً من لغة دبلوماسية. لكنها في الواقع تنطوي على دلالات سياسية وقانونية عميقة. فهي تضع الدولة التي تتعرّض أراضيها للاحتلال والاعتداءات العسكرية في الموقع نفسه مع الدولة التي تمارس هذا الاحتلال، وتطمس الفارق القانوني والأخلاقي بين المعتدي والواقع تحت العدوان.

ولا تقتصر الإشكالية على البعد السياسي، بل تناقض صميم البنية التشريعية للدولة اللبنانية، فقانون مقاطعة إسرائيل الصادر عام 1955 الذي يجرّم التواصل مع العدو لا يزال نافذاً. كما أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي اعتبره المجلس الدستوري جزءاً من الكتلة الدستورية ذات القيمة الموازية للدستور، يصف الصهيونية بأنها تهديد للسلم العالمي، ويتضمّن مقاربة تتعارض مع أي محاولة لتطبيع العلاقة مع المشروع الصهيوني أو التعامل معه بوصفه حالة طبيعية في الإقليم.

والمخالفة هنا ليست مجرّد قفز فوق روح دستورية، بل خرق لنصّ حرفيّ. فوثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، التي أقرّها مجلس النواب وباتت قانوناً دستورياً، تضمّنت بنداً كاملاً بعنوان واضح، هو «تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي»، وألزمت الدولة اللبنانية بثلاثة موجبات صريحة: أولها العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يضمن إزالة الاحتلال بصورة كاملة. وثانيها التمسّك باتفاقية الهدنة الموقّعة في 23 آذار 1949، بوصفها الإطار القانوني الناظم للعلاقة مع إسرائيل. وثالثها اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحرير الأراضي المحتلة، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، ونشر الجيش اللبناني حتى الحدود الدولية.

وبذلك، فإن البيان الذي يُسقط لفظ «الاحتلال»، وينفي «النوايا العدائية»، ويستبدل بالهدنة مساراً نحو «سلام شامل»، لا يخالف خياراً سياسياً عابراً، بل يتحرّك إلى موقف يكتسب دلالة مختلفة عندما يرد في وثيقة تبصم عليها الدولة اللبنانية نفسها.

وحين يُلزم الدستور بالتمسّك بالهدنة وإزالة الاحتلال، يصير كلّ توقيع على «لا عداء» و«سلام شامل» مخالفةً للدستور بنصّه، لا باجتهاده.

يحصر البيان مسار الحل والتفاهمات المستقبلية بـ«مفاوضات مباشرة بين الحكومتين برعاية الولايات المتحدة». ويشدّد على رفض «أي مسار منفصل». وقد تبدو هذه الصياغة للوهلة الأولى مجرّد آلية تنظيمية لإدارة التفاوض، إلا أنها تحمل في طياتها أخطر ما صِيغ في الخفاء، إذ إنها تقفل عملياً كلّ الأبواب والمنابر الأممية التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة للدول الواقعة تحت الاحتلال أو العدوان، كطلب جلسات طارئة لمجلس الأمن، أو اللجوء إلى الجمعية العامة حيث لا وجود للفيتو الأميركي، أو طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية.

وبذلك، تُحبَس القضية اللبنانية في قفص قناةٍ ثنائية مُغلقة، وتنتقل من إطارها الدولي، بوصفها قضية احتلال وعدوان تخضع لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، إلى إطار تفاوضي محدود، تديره الولايات المتحدة، المُموّل الأول والشريك الاستراتيجي لإسرائيل، بما يمنح أيّ ضغطٍ دولي أو أممي قد يفرض انسحاباً غير مشروط، ويقلّص قدرة لبنان على الاستفادة من عناصر القوة القانونية والدبلوماسية التي توفّرها المؤسسات الدولية، ويحرم لبنان من تراكم الشرعية الدولية وإمكانية عزل المحتل.

باختصار: تحت شعار «دعم السيادة اللبنانية»، يُقفَل الطريق الدولي الذي يخدم الطرف الأضعف عسكرياً.

يضع البيان هدفاً مُعلناً وصريحاً يتمثّل في التقدّم نحو «اتفاق شامل للسلام والأمن». أي معاهدة تطبيع وتسوية نهائية تُطرح للنقاش في ظل استمرار الاحتلال، وتواصل العمليات العسكرية، وقصف المدن. فيما القانون الدولي، في هذا السياق، لا يترك مجالاً للتأويل. فالمادة 52 من اتفاقية فيينا للقانون المعاهدات (1969) تنصّ بوضوح على البطلان المُطلق لأي اتفاق يُبرم تحت التهديد بالقوة أو في ظل استخدامها.

وفي مقابل كل هذا التنازل، يدين البيان «هجمات إيران» بالاسم، فيما يخلو من أي إدانة للكيان الذي يحتل الأرض ويرتكب المجازر. الطرف الذي يدعم البلد المحتل يُصنَّف كمصدر تهديد ينبغي تفكيكه، فيما يعطي البيان المعتدي والمحتل صكّ براءة أبيض.

قبل يومين فقط من صدور هذا البيان، وقف مندوب لبنان في مجلس الأمن الدولي وسمّى ما يجري في الجنوب «احتلالاً مباشراً». غير أنّ الوثيقة الثلاثية أسقطت هذه التسمية بالكامل، واستبدلت بها صيغة «لا عداء» بين لبنان ومن يحتلّ أرضه. هذا التناقض الحادّ بين الخطاب الدبلوماسي ومضمون التوقيع اللاحق ليس تفصيلاً عابراً. ففي القانون الدولي، يُستحضر هنا مبدأ «الإغلاق الحكمي» (Estoppel)، ومفاده أن الدولة التي تتخذ موقفاً أو سلوكاً يُفهم منه قبول واقع معيّن، لا يحقّ لها لاحقاً التراجع عنه أو إنكاره إذا ترتّبت على ذلك حقوق أو مواقف للطرف الآخر. وبهذا المعنى، يتحوّل هذا البيان إلى وثيقة بيد العدو يُحتجّ بها للقول إن لبنان الرسمي لم يعد يتعامل مع إسرائيل كقوة احتلال، ولا يُبدي حيالها نيةً عدائية.

ما تتخذه سلطةٌ تحت وطأة الاحتلال والإكراه، مناقضاً لكتلتها الدستورية ولقانونها النافذ، يولد باطلاً بطلاناً مُطلقاً، لا يُلزم شعباً، ولا يربط أجيالاً.

ابراهيم الأمين

عون وسلام: لبنان أفضل من دونكما

«الاتفاق قد يكون الفرصة الأخيرة وإلا فليتحمل كل فريق مسؤوليته». هذه العبارة تخص رئيس الجمهورية جوزيف عون. وهي عنوان رسالته إلى المقاومة ورجالها وناسها. وهو كمن يقول لنا، إن هذا أفضل ما أمكنه الوصول إليه.

وإذا كان فريق رئيس الجمهورية، من مستشارين ومساعدين وفنيين وعسكريين، لا يريدون مساعدته على الخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه، وقد أدى هؤلاء دوراً كبيراً في تعميق هذا المأزق، فإن على أحد أن يخرج إلى عون ويشرح له حقيقة ما يحصل. يقول عون، إن هذا أقصى ما يمكن القيام به. وهو يصدق أو هكذا قالوا له، بأن هذا هو الخيار الوحيد لمواجهة آلة القتل الإسرائيلية. ثم وافق، طوعاً أو غضباً، على أن المقاومة لم تعد قادرة على القتال، وأنه لا يقدر أحد على الوقوف في وجه إسرائيل. فيقبل بالاستسلام خياراً سهلاً، علماً أنه كان قائداً للجيش، فهل كنت لترفع الراية البيضاء لمجرد أن خصمك يملك قوة نارية أكبر من تلك التي لديك. وبالتالي تعلن الاستسلام وتحل الجيش وتسرح الجنود؟

أنت تعرف، أن من اختار لك اسم ندى معوض كسفيرة للبنان في العاصمة الأميركية، إنما كان يورطك في أمر كبير. وإن كنت تعلم

> **من يوافق على البيان الذي صدر عن واشنطن، يتجاوز بلاهة وتفاهة ندى معوض وميشال عيسى، ويلامس حد اقتراف أكبر الجرائم بحق قسم كبير من أبناء بلده**

مسبقاً فهذه مصيبة، لكنها تهون إن كنت اكتشفت مع الوقت، بأن هذه السفيرة لا تختلف أبداً من حيث الفهم والمهارات، عما يتمتع به السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى، حيث انعدام الثقافة السياسية، وحيث لا تجربة لهما في العمل الدبلوماسي، وفوق كل ذلك، فإن لهذه السفيرة مرجعية خاصة، لا علاقة لها بالدولة في لبنان ولا برئاسة الجمهورية، ولا يقدر وزير الخارجية على توجيهها في عملها، ولا يقدر أحد في لبنان على مخاطبتها... حتى عندما اختارت السفير سيمون كرم رئيساً للوفد التفاوضي، فقد قيل لك، بأن الرجل صاحب خبرة. ومرة جديدة، نجح المستشارون من حولك، في إقناعك، بأن الرجل يملك مقومات من يقود مفاوضات تهدف إلى تحصيل حقوق لبنان. لكنك عرفت، وقد سمعت من آخرين، من خارج نادي المستشارين، بأن كرم، لديه مؤهلات في معارضة حزب الله ورفض المقاومة، وفي اتهام الحزب بالخراب والدمار في كل لبنان، حتى عندما كانت له تجربة في مفاوضات حول «جزين أولاً» في تسعينات القرن الماضي، أظهر «خفة» جعلت سفراء في وزارة الخارجية من الذين لديهم خبرة عقود، يقولون لكل من كان في الحكم، بما في ذلك رفيق الحريري الذي لم يكن معارضاً للمفاوضات، بأن الرجل غير مناسب.

هل أنت فعلاً رئيساً لكل لبنان؟

عندما قرأت مسودة الإعلان الذي صدر بالأمس، وكان فيه كل ما نشر، إضافة إلى أمور أخرى شطب بعضها وعدل بعضها الآخر، هل انتبهت، أو لفت مستشاروك انتباهك إلى أنه لا إشارة إلى عدوان إسرائيلي، ولا إلى أراضٍ محتلة، ولا إلى انسحاب ولا إلى إطلاق الأسرى والمعتقلين، وعودة النازحين والإعمار.. أم أنك كنت تقرأ بياناً عن أحداث تجري في بلاد أخرى؟

هل تعتقد أن الوفد الإسرائيلي كان ليقبل إن أشرت إلى ضرورة أن يسحب قواته خلف الحدود بمسافة كبيرة، أو يلتزم وضع سلاح جوه تحت رقابة طرف محايد لضمان عدم الاعتداء على لبنان؟ وهل كنت تعتقد أن رئيس وفد العدو كان ليقبل أن تقول له إنه ارتكب الجرائم منذ سنة ونصف السنة دون توقف؟ كيف لعاقل يريد أن يحفظ هذه البلاد، أن يصدق، أنه يوجد سلطة في البلاد لا تكتفي بتجريم قسم من شعبها، وتجعل أبطالها مجرد مرتزقة وجب اعتقالهم، ثم توفر التغطية لقتلهم مع أهلهم وكيف يمكن الوثوق بأن هذه السلطة مؤتمنة على مصير البلاد والعباد..؟ هل يوجد في هذه السلطة من فكر للحظة، قبل الموافقة على هذا البيان، أن يبيع قسماً من أرضه ويتخلى عن قسم من شعبه، وهل فكر كيف سيكون رد فعل هؤلاء، أم أنه ظل مهتماً فقط برضى الوصي الأميركي والسعودي والأوروبي؟

ثمة قدر من البلاهة الظاهرة في أداء السفيرة ندى معوض، وبلاهة مع تفاهة أكثر وضوحاً في إدارة السفير ميشال عيسى، لكن، لا عتب عليهما، بل يجب محاسبة كل من كان يجلس على الطاولة ويعرف لبنان جيداً، ومحاسبة كل من يجلس في غرف القرار في لبنان ويعرف لبنان جيداً أيضاً، ثم قرر بأعصاب باردة الموافقة على بيان الذل والعار الذي صدر، والذي خرج الرئيس عون ليقول إنه الفرصة الأخيرة، ثم يتبعه مساعده الحكومي نواف سلام ليقول إنه الخيار الأمثل، قبل أن يضيف بأن نزع سلاح المقاومة هو مطلب لبناني وليس مطلباً إسرائيلياً، وهو يفعل ذلك بينما لقتال يدور على أرض الجنوب، حيث ولد هناك من يحمل هذا السلاح.

كيف لنا أن نصدق أن عون وسلام، اللذين لا يتوقفان كل ساعة عن إدانة ما تتعرض له دول الخليج من ضربات إيرانية، ويرسلون البرقية تلو البرقية، بينما لم يبذلا جهداً منطقياً بسيطاً في تفنيد جرائم العدو والتقدم بشكوى إلى أي هيئة قضائية عربية أو إقليمية أو دولية أو حتى أميركية... هل يمكن للناس أن تنام مرتاحة لوجود هذا الصنف من الرجال في سدة الحكم؟

ما حصل لم يكن أمراً عادياً، ولن يكون، وإذا كان في الحكم عندنا من لا يأبه لخراب البلاد، وهو لا يسأل عن حياة من تقتلهم إسرائيل، سواء كانوا مقاومين أو مدنيين، أو عسكريين من القوى العسكرية، أو مسعفين أو طلاباً أبرياء، فإن عندنا في هذه الأرض، من يقف رافعاً سلاحه في وجه آلة الموت، ويكيل لها الصاع صاعين، أما من يقرأ التاريخ ومستقبل الشعوب بعدد القذائف التي تلقيها طائرات العدو، فليس له أن يحدثنا عن تجارب الشعوب الحرة في العالم، وعليه أن يصمت ويرحل متى خرج الناس مطالبين إياه بالرحيل...

قد يكون الكلام قاسياً، وقد يراه البعض يخدم من يرغب في تعميق الانقسام الداخلي، لكن، عندما تصل الأمور إلى حد اللعب بمصائر الناس والبلاد، فإن أقل الواجب أن تقول لهؤلاء، ارحلوا غير آسفين على كل ما قمتم به.. فقط ارحلوا!

الحرب الكونية ضد المقاومة

استراتيجية «قطع الرأس»: المقاومة تلاحق قادة جيش العدو الميدانيين

حمزة الخنسا

لم يكن النقيب إيتان شموئيل لمبرغ، ضابط قوة المدرعات آخر من طاردتهم المقاومة وقتلته داخل دبابته أمس قرب قلعة الشقيف. فالمقاومة تطبق في المعركة منذ الثاني من آذار الماضي، استراتيجيات متعددة تتجاوز تكتيك الاشتباك التقليدي مع قوات العدو المتقدمة، فإلى جانب الاستراتيجية الجوية التي وفّرتها

> **أظهر حزب الله تطوراً في سلاح الاستخبارات وجمع المعلومات، وافقد العدو الكثير من تقنيات الرصد التي وضعت لحماية الجيش**

المسيّرات الانقضاضية، برز في خضمّ المعركة ما يعرف عسكرياً باستراتيجية «قطع الرأس وإعماء الخصم» التي تستهدف «الجهاز العصبي» لجيش العدو الإسرائيلي المتمثّل بالضباط والمقرات وغرف العمليات وأنظمة الحرب الإلكترونية.

وأظهر الإقرار المتأخر لجيش العدو أمس الخميس، بأن المقاومة حاولت قبل نحو شهر اغتيال قائد المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال اللواء رافي ميلو، تمسك المقاومة بهذه الاستراتيجية التي أصبحت ركناً أساسياً في خطتها العملياتية. وقد اعتمدت المقاومة في طريقها لتحقيق هذا الهدف على الاستعلام الاستخباري الدقيق والفوري لاصطياد قادة التشكيلات في أثناء تنقلهم أو إشرافهم المباشر على المعارك، وبشكل خاص الضباط الميدانيون (من رتبة ملازم إلى مقدم، وقادة الفصائل والسرايا والكتائب)، لما لهم من مكانة استثنائية في العقيدة القتالية لجيش العدو. إذ إنهم لا يمثلون فقط هيكلية إدارية، بل يُعتبرون «مركز الثقل والمحرك العملياتي» لأي معركة على الأرض. ويمتلك الضابط الميداني في جيش العدو (كقائد كتيبة أو سرية مثلاً) صلاحيات واسعة جداً، فهو من يقرر طلب إسناد جوي، أو قصف مدفعي، أو تغيير خطة الاقتحام بناءً على معطيات اللحظة، دون الحاجة للعودة إلى غرفة العمليات المركزية. هذا ما كان يمنح القوات المعادية مرونة وسرعة في التكيف مع تكتيكات حرب العصابات والكمائن المفاجئة. وبسبب أهميتهم العالية، تحول الضباط الميدانيون في جيش العدو إلى أكبر نقطة ضعف عسكرية ونفسية تستغلها المقاومة في لبنان.

(الإعلام الحربي)

سجل ملاحقة الضباط

تحدثت منصات المستوطنين أمس عن استهداف المقاومة مستعمرة شلومي بشكل دقيق تزامناً مع زيارة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو لها، ما أجبر طاقمه الأمني على إخلائه فوراً إلى مكان أمن (ملاجئ محصنة). هذه العملية تمثل «رسالة نارية» بأن أعلى هرم سياسي إسرائيلي مكشوف استخبارياً ويقع ضمن بنك الأهداف المباشر.

وقبل هذه الحادثة بساعات، كان الإعلام العبري منشغلاً بالكشف عن استهداف اللواء ميلو. ورغم نجاته من الاستهداف، إلا أن الوصول لمركبة أرفع قائد عسكري إسرائيلي في الجبهة الشمالية يُعد اختراقاً أمنياً وعسكرياً كبيراً لجيش العدو، ويدل على تعقب دقيق لمساراته.

قبل ميلو، كانت المقاومة قد استهدفت قائد اللواء 401 المدرع العقيد مئير بيدرمان في بلدة دبل في 20 أيار الماضي، وقد جاء الاستهداف بعد إشراف بيدرمان على محاولة توغل ليلية فاشلة باتجاه بلدة حدائا. وعند الفجر، انسحب قائد اللواء وعاد إلى مقر عمليات مستحدث في أطراف بلدة دبل. كانت تحركات قائد اللواء تحت المراقبة البصرية الدقيقة من قبل استطلاع المقاومة، وعند الساعة 7:50 صباحاً، وصلت مسيّرة انقضاضية من نوع «أبابيل» إلى المقر وقامت بمسح ميداني. رصدت المسيّرة الضباط خلف ساتر تمويهي في الطابق الأخير، وعندما حاولوا الفرار إلى الداخل، لاحقتهم ببراعة وانفجرت داخل «غرفة العمليات» مباشرة، ما أسفر عن إصابة العقيد مئير بيدرمان بجروح بالغة وخطيرة في الرأس، إلى جانب ضابطين آخرين.

قبل ذلك بيومين، استهدفت المقاومة قائد اللواء 300 في آليته داخل مستوطنة شوميرا بمحلّقة انقضاضية، كرد مباشر على استهداف المدنيين.

وبالمثل، استهدفت المقاومة قائد كتيبة في لواء «ناحل» النخبوي، وذلك في 31 آذار، بتفجير عبوات ناسفة واشتباك في بلدة بيت ليف، ما أدى إلى مقتل وجرح أفراد قوة مساندة إسرائيلية، بينهم قائد الكتيبة.

وفي حزيران الجاري، نفذت المقاومة استهدافاً متزامناً لضباط كبار في لواء النخبة «غولاني» في أثناء وجودهم في محيط قلعة الشقيف.

وفي سلسلة عمليات مماثلة، استهدفت المقاومة في 31 آذار موكباً قيادياً رفيعاً لجيش العدو في تلة العويضة، كما استهدفت طواقم قيادية داخل آلية «نميرا» في بلدة البياضة في 3 أيار، وآلية عسكرية تضم طاقماً قيادياً في بلدة الطيبة في 12 نيسان بمحلّقة انقضاضية.

لعنة الغطرسة التكنولوجية

نجحت المقاومة في جرّ الضباط وقادة جيش العدو الميدانيين إلى بيئة معادية. ففي وقت يعاني هؤلاء من «غطرسة تكنولوجية»، إذ تدربوا على مدى سنوات ليكونوا «مديري أنظمة» يراقبون الشاشات ويعتمدون على الذكاء الاصطناعي والدعم الجوي المطلق، قامت المقاومة بتعطيل التكنولوجيا (إسقاط الدرون دوم، اختراق التروفي بالمسيرات، إبعاد الطيران المروحي)، فاضطروا للقتال وجهاً لوجه في تضاريس معقدة، ما أظهر عجزهم عن اتخاذ قرارات ميدانية حاسمة، وسقطوا في فخاخ كلاسيكية، ودفعوا ثمناً دموياً باهظاً أدى إلى شلل الفرق المهاجمة (كالفرقة 146 و36 و98) وتآكل قدرتها على المناورة، وانكشاف رأس الهرم القيادي (قائد المنطقة الشمالية) أمام نيران المقاومة.

في معركة «العصف المأكول 2026»، انعكست القاعدة العسكرية التي تقول إن الضابط الناجح هو من يفرض إيقاعه على العدو، إلى العكس تماماً. فقد حولت المقاومة، باستراتيجيتها، الضباط الإسرائيليين إلى مجرد «متلقّين»، يستيقظون يومياً ليتعاملوا مع مسيّرات تنقض على مقراتهم، أو دبابات تحترق، أو جرحى ينزفون. وبذلك، فقدت القيادة الميدانية الإسرائيلية زمام المبادرة بالكامل لصالح المقاومة.

مستشفيات الجنوب هدفاً للنيران الإسرائيلية

راجانا حمية

لم تكن المنشآت الطبية في منأى عن الاستهداف منذ بداية العدوان الإسرائيلي. غير أنها على ما يبدو باتت هدفاً رئيسياً، مع دخول الحرب شهرها الرابع. ففي الأسبوع الأخير وحده، تعرّضت المستشفيات، في الجنوب خصوصاً، لثلاثة عشر هجوماً، كان آخرها على محيط مستشفى تبنين، والذي أصيب فيه طبيب وخمسة من العاملين الصحيين. وقبله، استُهدف المبنى الملاصق لمستشفى حيرام، ما أدّى إلى إصابة 13 عاملاً صحياً، فيما سقط 39 جريحاً في هجوم على مستشفى جبل عامل (4 أطباء و27 ممرّضاً و8 موظفين).

ويتذرّع العدو لاستهداف القطاع الطبي، بزعمه أن المقاومة تستخدم مرافقه. وهو ما جرى أول من أمس، حين برّر استهدافه لمستشفى تبنين، بزعمه أن جهات حزبية استولت على مبناه، واستخدمته لأغراض غير طبية. غير أنه بات واضحاً من الوقائع الميدانية أن العدو يتعمّد استهداف النظام الصحي بشكل مباشر ومُمنهج، لعرقلة عمل المستشفيات والعيادات الطبية وصولاً إلى إخراجها عن الخدمة، مع الحرص على منع سيارات الإسعاف من التنقّل بين مناطق الجنوب. وكل ذلك لقتل أي مجال للصمود في المناطق التي تريد إسرائيل إفراغها من ساكنيها.

يؤكّد ذلك العدد المرتفع من الاستهدافات للقطاع الصحي، الذي بلغ حتى أول من أمس 193 هجوماً (بمعدّل هجومين يومياً)، والذي أدّى إلى استشهاد 128 شخصاً وجرح 378 آخرين من العاملين الصحيين فيها، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

وحتى ليل أمس، وثّقت وزارة الصحة استشهاد 5 أطباء و123 آخرين من فرق الإسعاف، وكذلك جرح 140 شخصاً ما بين طبيب وممرّض و238 من الفرق الإسعافية، إضافةً إلى إغلاق ثلاثة مستشفيات وتضرّر 17 مستشفى آخر، وتدمير 36 مركزاً إسعافياً و163 سيارة إسعاف.

يقول مدير مستشفى النبطية الحكومي، الدكتور حسن وزني، إنه واقع «صعب جداً». فإسرائيل «لم تعد تميّز بين مستشفى أو غير مستشفى، ولا تفرق بين زائر أو مريض أو أي شخص آخر، وباتت تلاحق الأشخاص حتى إلى المستشفى». وبسبب هذه الهمجية، أصبح انتقال أطباء وموظفي المستشفيات منها إلى «العالم الخارجي» مخاطرة قد تنتهي بالموت. وهو ما وضعهم أمام خيارَي

> **193 هجوماً إسرائيلياً على القطاع الصحي بمعدّل هجومين يومياً**

«البقاء في المستشفيات من دون القدرة على التبديل»، تقول مديرة مستشفى النجدة الشعبية في النبطية (مستشفى حكمت الأمين)، الدكتورة منى أبو زيد، أو التنسيق مع الصليب الأحمر الذي ينتظر بدوره موافقة لجنة الـ«ميكانيزم»، يقول مدير المركز الطبي في مستشفى الشيخ راغب حرب، الدكتور رفيق سلوم.

هكذا، تُسيَّر المستشفيات شؤونها... بالإذن من الاحتلال، مع ما يتطلّبه التنسيق المُسبق، من وقت. وهو ما يؤثّر في بعض الأحيان على عمل الأطباء، خصوصاً أن بعضهم من أصحاب الاختصاصات، ولا سيما جراحة العظام والشرايين، ما يضطرهم إلى التنقل بين أكثر من مستشفى. وتشير أبو زيد، في هذا السياق، إلى صعوبة انتقال طبيب اختصاص من مشفاها إلى مستشفى النبطية الحكومي، الذي يبعد عنها 200 متر فقط!

أمام هذا الواقع، عمدت بعض المستشفيات إلى تعديل خططها عبر الإبقاء على الكادر الطبي الذي تحتاج إليه. تقول أبو زيد: «لم نعد قادرين على التبديل يومياً، وحفاظاً على العاملين في المستشفى وتسيير عملنا، خفّضت عدد العاملين إلى 64، مبقيةً الأساسيين منهم»، مضيفةً: «لدَيّ اليوم 10 من الأطباء الأساسيين بين جراحة وطوارئ». مستشفيات أخرى تقوم بالتبديل كل أسبوع أو 10 أيام بعد التنسيق مع الصليب الأحمر، لطلب الإذن «لينتقل الأطباء معهم وبعض العاملين ممن يذهبون لزيارة عائلاتهم»، يقول سلّوم.

وكذلك الحال بالنسبة إلى احتياجات المستشفى. فإيصال المستلزمات الطبية والأدوية والأوكسيجين والمحروقات والمياه يستلزم «خطاً عسكرياً» يجري تأمينه بعد التنسيق مع وزارة الصحة والصليب الأحمر والجيش اللبناني. ورغم التنسيق المُسبق، تواجه المستشفيات في بعض الأحيان نقصاً، خصوصاً عندما يتأخر الإذن، وهو ما حصل أخيراً مع مستشفى النبطية الحكومي، إذ وصل مخزون الأوكسيجين «ع الآخر»، قبل أن تأتي الموافقة. إضافةً إلى ذلك، واجهت بعض المستشفيات، ومنها النبطية الحكومي، أزمة كهرباء بسبب تعطّل المولّدات الكهربائية.

هذه الوقائع لا تبدو آخر ما قد تصل إليه المستشفيات. تقول أبو زيد: «رسالة غير مباشرة تستهدفنا، فعندما يُفجَّر العدو مبنى ملاصقاً للمستشفى أو يضرب سيارة عند مدخل مستشفى، فهو يضرب في طريقه مفهوم الحماية للمنشآت الطبية التي تكفلها القوانين الدولية، وقد ينتقل في مرحلة لاحقة إلى مرحلة الاستهداف المباشر للمنشأة».

المقاومة تلاحق جنود العدو في كل الجنوب

النقيب القتيل إيتان شموئيل لمبرغ (الجيش الإسرائيلي)

كما كان متوقعاً، لم يلتزم العدو الإسرائيلي باتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمه مع وفد السلطة اللبنانية برعاية أميركية في واشنطن، فواصل استهداف القرى والبلدات اللبنانية. وردّت المقاومة بسلسلة عمليات عسكرية دفعت الإعلام العبري إلى الحديث عن عدد من الأحداث الأمنية الصعبة المتنقلة، والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد من ضباط جيش العدو وجنوده.

ومن بين عملياتها أمس، استهدفت المقاومة بعمليات منفصلة ست دبابات «ميركافا» إسرائيلية في محيط قلعة الشقيف التاريخية، مستخدمة الصواريخ الموجهة ومحلّقات «أبابيل»، مركّزة على استنزاف القوة المدرعة الإسرائيلية المنتشرة في محيط القلعة وإعاقة حركتها في المنطقة.

ومساءً، كشف الإعلام العبري عن حصول «حدث أمني» جديد، من دون نشر تفاصيله.

وتحت عنوان «سُمح بالنشر»، أعلن في إسرائيل عن مقتل النقيب إيتان شموئيل لمبرغ، البالغ من العمر 21 عاماً، من مستوطنة «مشمار هاشيفا»، وهو ضابط مدرعات في الكتيبة 75 التابعة للواء «ساعر ميجولان» (اللواء 7)، بعد استهداف دبابة ميركافا بصاروخ موجه للدروع شمال نهر الليطاني. وردّاً على «اختلاق العدو الروايات الكاذبة وفبركة الاتهامات وإلصاقها بالمقاومة زوراً وبهتاناً، ضمن سياسة التضليل والأكاذيب الممنهجة للتغطية على جرائمه المتواصلة والتي باتت مكشوفة أمام العالم أجمع»، قال حزب الله في بيان إن «اتهام العدو المقاومة باستهداف مقر قوات اليونيفيل في بلدة دبين والتسبب بمقتل أحد جنودها هو ادعاء باطل وكذب محض، لا سيما أن الاتهام يصدر عن العدو نفسه الذي لم يخفِ يوماً انزعاجه من وجود القوات الدولية في جنوب لبنان وسعيه الدائم إلى الحد من دورها، لأنها تشكّل شاهداً حياً على جرائمه واعتداءاته وخروقاته المتواصلة لسيادة لبنان». وأكد الحزب حرصه الدائم على دور قوات اليونيفيل في جنوب لبنان ضمن المهام الموكلة إليها بموجب القرارات الدولية.

في الأثناء، يتواصل الجدل في إسرائيل حول القرارات المثلى للتعامل مع التطورات في لبنان، في ظل انتقادات متصاعدة لحكومة نتنياهو حول عدم قدرتها على الحسم.

وقال الباحث الكبير في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي عوفر شليح إن المستوى السياسي معني باستمرار الحرب لأن البديل عن استمرارها هو الاعتراف بأن كل التصريحات والوعود الفارغة التي قيلت منذ تشرين الأول 2023 لم تتحقق. واعتبر أن «المستوى العسكري مصاب بصدمة منذ السابع من أكتوبر وقد تخلى عن دوره في صياغة المعركة، ولذلك فهو أيضاً يتحدث باستمرار عن التقدم إلى الأمام، إلى أين سيقودنا هذا التقدم؟ هل سنصل فعلاً إلى بيروت؟ نحن نعيش في وهم الأمن المطلق. لا يوجد شيء مطلق في الشرق الأوسط».

> **لاحقت المقاومة قائد سرية مدرعات وقتلته بصاروخ موجه دمر دباباته وإسرائيل تضرب اليونيفل**

وفي السياق، تحدثت القناة 14 العبرية عن أن جيش الاحتلال «يشن عملية سماها «قمم الجبال» في قلعة الشقيف جنوبي لبنان، هدفها تدمير بنية تحتية كبيرة تابعة لحزب الله موجودة في القلعة»، وبحسب التقديرات الأمنية التي نقلتها القناة «سيتطلب ذلك استخدام مئات الكيلوغرامات من المواد المتفجرة». (الأخبار)

قلق طلابي من امتحانات «اللبنانية»: لا تأجيل مع إجراءات استثنائية

فاتن الحاج

هذا العام، يخوض طلاب الجامعة اللبنانية امتحاناتهم النهائية حضورياً، في ظل ظروف معقدة وغير مستقرة فرضتها الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة. إذ تتداخل المخاوف الأمنية مع الأعباء المعيشية والضغوط النفسية، في واقع يتفاوت بين طلاب منطقة وأخرى، ما يستدعي أسئلة حول العدالة التربوية وتكافؤ الفرص.

بعد إنذار الإخلاء الذي وجهه العدو لسكان الضاحية الجنوبية لبيروت مطلع الأسبوع، غادر الطلاب قاعات الامتحانات، على عجل، فيما حلّ الإرباك والخوف مناطق أخرى، ما استدعى تأجيل الامتحانات إلى 8 حزيران الجاري. ورغم أن الخطوة هدفت إلى احتواء تداعيات الوضع الأمني وإعادة تنظيم الاستحقاق، لا يزال القلق الطلابي قائماً، في ظل استمرار الحرب والمخاوف من سيناريو مشابه.

في ضوء ذلك، أرجأت رئاسة الجامعة الامتحانات أسبوعاً إضافياً في فروع صيدا والجنوب، أي حتى 15 حزيران. لكن هل يمكن عملياً إجراء امتحانات حضورية في باقي الفروع بشكل طبيعي في ظروف غير طبيعية؟ بالنسبة إلى عدد كبير من الطلاب، لا يبدأ الامتحان داخل القاعة، بل من الطريق إليها. وفيما تتقدم الاعتبارات الأمنية على سواها في الجنوب، فإن طول مسافة الطرقات للطلاب النازحين إلى الشمال والجبل ومناطق بعيدة أخرى، نحو الفروع التي يدرسون فيها، يشكل عائقاً لهم. هذه الإشكالية تبرز بوضوح في معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول. إذ تشير مصادر في المجلس الطلابي إلى أن نحو 70% من الطلاب هم من النازحين، والوصول إلى مركز الامتحان في بيروت يحمّلهم عبئاً مادياً ولوجستياً كبيراً، في ظل ارتفاع كلفة النقل وصعوبة تأمينه في بعض الأحيان. يمتد هذا الواقع إلى كليات أخرى، بينها إدارة الأعمال. في كلية العلوم - الفرع الأول، أُجريت بعض التعديلات على برامج الامتحانات، ولا سيما تأجيل مواد من الأسبوع الأول إلى نهاية مدة الامتحانات، ما أربك، بحسب بيان المجلس الطلابي، خطط التحضير وأجبر الطلاب على إعادة تنظيم وقتهم وجهدهم في مدة قصيرة. وقد بقيت الاتصالات مستمرة بين المجلس وإدارة الكلية في محاولة لتأجيل الامتحانات.

في المقابل، تؤكد إدارة كلية العلوم أن قرار استئناف الامتحانات يهدف إلى الحفاظ على استمرارية العام الدراسي، مع مراعاة الظروف الاستثنائية التي يمر بها الطلاب. ويوضح عميد الكلية، علي كنج، أن المناهج المقررة أقرّت بعد تعديلات وتقليصات في المحاضرات والمختبرات. ويشير كنج إلى أن الجامعة اعتمدت سلسلة إجراءات استثنائية، أبرزها تنظيم ثلاث دورات في حزيران وتموز وأيلول، بما يتيح لكل طالب اختيار التوقيت الأنسب له. كما يؤكد أن التقدم إلى الدورة الأولى ليس إلزامياً، بل يُترك لتقدير الطالب وفق ظروفه، مع التشديد على أن سلامة الطلاب تبقى أولوية أساسية.

وبالنسبة إلى دعوات التأجيل الإضافي، تشير الإدارة إلى أنه لا ضمانات حقيقية بتحسن الوضع الأمني، إلى جانب اعتبارات أكاديمية مرتبطة بطلاب يتابعون دراساتهم في الخارج أو يسعون إلى الحصول على منح تتطلب احترام مهل زمنية محددة.

ويلفت كنج إلى تركّز الإشكالية في بعض الفروع، ولا سيما الأول في الحدث والخامس في النبطية، فيما جرى في كلية العلوم تأمين سكن طلابي في الحدث للطلاب القادمين من مناطق متضررة، خصوصاً من الجنوب، علماً أن نحو 200 طالب يواجهون صعوبات مباشرة في التنقل، وقد تم توفير بدائل عملية لهم في أثناء الامتحانات.

بين هذين المنظورين، لا يعود الخلاف متعلقاً بالتفاصيل الإدارية فقط، بل بمفهوم العدالة التعليمية نفسه: بين مقاربة رسمية تعتبر استمرارية العام الدراسي أولوية، مع اتخاذ إجراءات استثنائية لمراعاة ظروف الطلاب، ومطالب طلابية بحدٍّ أدنى من الاستقرار الأمني وتكافؤ الفرص.

الحرب الكونية ضد المقاومة

ادّعاء فرنسي على «HSBC - سويسرا» بتبييض أموال سلامة

رلى إبراهيم

في تطور قضائي بارز، ادّعى القضاء الفرنسي على مصرف «HSBC» - فرع سويسرا بتهمة تبييض الأموال وتشكيل عصابة أشرار مع حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة، بعدما أظهرت التحقيقات تواطؤاً بينهما، سهّل اختلاس الثاني أكثر من 300 مليون دولار من أموال البنك المركزي اللبناني. وقد ألزم «HSBC» بدفع كفالة قدرها 80 مليون يورو، كضمانة في حال مطالبته لاحقاً بدفع تعويضات أو فوائد.

التحقيق في شراكة سلامة و«HSBC» لم يكن سهلاً. بدأ في تموز 2021 بناءً على شكوى من منظمة «شيربا» لمكافحة الفساد و«مجموعة ضحايا الممارسات الاحتيالية والإجرامية في لبنان». وكشفت التحقيقات أن الأموال التي حولها سلامة إلى حساب شركة «فوري» (يملكها شقيقه رجا)، في الفرع السويسري للمصرف، لم تبقَ داخله، بل أُعيد تحويل جزء منها إلى لبنان، حيث استخدمت في شراء عقارات لسلامة ومقربين منه في فرنسا وأوروبا.

صحيفة «لو موند» الفرنسية نقلت عن محامي سلامة قولهم إنّه تمكن من شراء العقارات بفضل الراتب المرتفع الذي كان يتقاضاه، حينما كان مستشاراً مالياً لشركة «ميريل لينش»، في المدة التي سبقت تعيينه حاكماً لمصرف لبنان. غير أنها أشارت إلى تقرير سويسري يؤكد بما لا لبس فيه الشراكة والتواطؤ بين المصرف والحاكم السابق. هذا التقرير بلغت إلى تمتع المصرف بقدرات قانونية وتنظيمية قوية تجعله قادراً على رصد أي معاملات غير مشروعة، قبل أن يتهمه بالسماح لسلامة وشقيقه رجا عن سابق تصور وتصميم، بتبييض ما لا يقل عن 330 مليون دولار، عبر الموافقة على 192 تحويلاً مشبوهاً من حساب «فوري» إلى حسابات رجا في لبنان، من دون تدقيق فعلي. وكانت تلك التحويلات تتوزع على حسابات في أربعة مصارف مختلفة في لبنان يملكها رجا سلامة تحت عنوان «نفقات شخصية». أما الجزء الأخر من هذه الأموال، فكان يُغذّي حسابات شركات وهمية أخرى في سويسرا وخارجها تصبّ جميعها في جيب مالك واحد هو رياض سلامة.

> **هل يدّعي القضاء اللبناني على المصرف بفرعه السويسري ويطالبه بتعويضات مالية؟**

لكن رغم كل تجاوزات «HSBC»، اكتفت هيئة الرقابة على الأسواق المالية السويسرية (FINMA) في العام 2024 باتهامه «بالفشل بشكل خطير في الوفاء بالتزاماته المتعلّقة بمنع غسل الأموال»، وعوقب بحرمانه مؤقّتاً من إقامة علاقات تجارية جديدة مع فئة العملاء ذوي المخاطر العالية. وفي العام 2025، وصل التحقيق القضائي السويسري إلى خواتيمه، بعد تحديد هويات الأشخاص والموظفين الذين سهلوا مهمة الآخرين سلامة داخل المصرف (https://www.al-akhbar.com/lebanon/827188). غير أنه لم يتضح ما إذا كان القضاء السويسري قد حاسب المصرف بشكل جدّي.

أما في لبنان، فلا يزال القضاء يحقق بخجل وانتقائية في اختلاسات سلامة، فيما لم يقدم حاكم المصرف المركزي كريم سعيد أي شكوى ضد مصرف «HSBC»، رغم قدرة لبنان على حصد أكثر من مليار دولار منه!

يذكر أن الدولة اللبنانية ومصرف لبنان هما الجهتان الأكثر تضرراً على صعيد أموالهما و سمعتهما. وكل ما يحتاج إليه القضاء، وفق مصادر قضائية، هو الادعاء على المصرف بفرعه السويسري والمطالبة بتعويضات مالية، نتيجة ما تسبب به من أضرار بحق الدولة والمودعين. ويفترض بالدرجة الأولى أن يطلب لبنان بحكم التعاون القضائي مع سويسرا تزويده بوثائق التحقيق وكل المعلومات المتعلقة بسلامة، ولا سيما بعد صدور ادعاء رسمي موثق من القضاء الفرنسي ضد «HSBC» بحكم تورطه مع الأخوين سلامة. فهل تتحرك هيئة القضايا في وزارة العدل ويكمل سعيد سلسلة الشكاوى التي رفعها ضد سلامة بالادعاء على المصرف، أم ثمّة تضارباً في المصالح يحول دون استرجاع أموال الدولة والمودعين؟

(أرشيف)

تثبيت سعر صرف الليرة صار أكثر كلفة

ماهر سلامة

منذ اندلاع الحرب في المنطقة، تبدو سياسة مصرف لبنان كأنها انتقلت إلى مرحلة أكثر تحدّياً. فالمصرف لا يكتفي بتجفيف الكتلة النقدية بالليرة من السوق، كما فعل خلال المرحلة السابقة لتثبيت سعر الصرف، بل أصبح ذلك يترافق مع تراجع واضح في احتياطاته بالعملات الأجنبية. المعنى المباشر لهذا التحوّل أن تثبيت سعر الصرف لم يعد يُدار فقط عبر ضبط السيولة بالليرة، إنما بات يحتاج أيضاً إلى استخدام أكبر للعملات الأجنبية، أي إلى كلفة أعلى على ميزانية المصرف المركزي.

تُظهر ميزانية مصرف لبنان النصف شهرية أن الكتلة النقدية بالليرة المتداولة خارج مصرف لبنان تراجعت من 68,85 تريليون ليرة في 15 شباط 2026 إلى 59,46 تريليون ليرة في نهاية آيار، أي بانخفاض يقارب 9,4 تريليونات ليرة، أو نحو 13,6%. وهذا التراجع لا يمكن فصله عن السياسة النقدية المتشدّدة التي يعتمدها مصرف لبنان منذ تثبيت سعر الصرف، والقائمة على امتصاص السيولة بالليرة ومنع توسّعها في السوق. فنظرياً، كلما تقلّصت كمية الليرات المتاحة، انخفض الضغط المباشر على الطلب على الدولار، ما يساعد في إبقاء سعر الصرف ضمن هامش مستقرّ.

لكنّ اللافت أن هذا الانكماش في السيولة بالليرة جاء هذه المرّة متزامناً مع تراجع في الاحتياطات الأجنبية. فقد انخفضت الاحتياطات السائلة بالعملات الأجنبية من 12,07 مليار دولار في 15 شباط إلى 11,45 مليار دولار في نهاية آيار، أي بتراجع يقارب 627 مليون دولار. وبذلك، تصبح قراءة السياسة النقدية غير محصورة في جانب واحد، أي تجفيف الليرة، بل في مسارين متوازيين. الأول هو سحب الليرات من السوق من جهة، والثاني هو استخدام جزء من الاحتياطات الأجنبية من جهة أخرى.

هذا التزامن مهم لأنه يشير إلى أن تثبيت سعر الصرف بات يحتاج إلى جهد أكبر مما كان عليه قبل الحرب. ففي المرحلة السابقة، لم يكن مصرف لبنان يعمل وحده، إذ استفاد من سياسة مالية متشدّدة نسبياً، قائمة على رفع الإيرادات العامة بالليرة، عبر الضرائب والرسوم وتسعير عدد من الجبايات على أساس سعر صرف السوق، ما أسهم في تعافٍ جزئي للإيرادات الضريبية، في مقابل ضبط الإنفاق العام وعدم ضخّ كل هذه الإيرادات مجدّداً في السوق. عملياً، كانت الخزينة تسحب ليرات من الاقتصاد أكثر مما تعيد ضخّه، ما ساعد على تقليص السيولة المُتداولة وخفّف الطلب على الدولار. بهذا المعنى، كانت السياسة المالية تعمل كأداة مساندة للسياسة النقدية. كل ليرة تبقى محجوزة في حسابات الدولة هي ليرة لا تتحوّل إلى طلب إضافي على العملة الأجنبية. أمّا اليوم، فإن تراجع الاحتياطات فمصرف لبنان لا يكتفي بتجفيف السيولة، بل يبدو مضطراً أيضاً إلى استخدام جزء من العملات الأجنبية لتلبية الطلب في السوق أو تخفيف حدّته. لذلك، لم يعد تثبيت سعر الصرف ينتج فقط من شحّ الليرة فقط، بل من مزيج أكثر كلفة، هو عبارة عن امتصاص الليرة من جهة، واستنزاف جزء من الاحتياطات من جهة أخرى.

> **انخفضت الاحتياطات السائلة بالعملات الأجنبية من 12,07 مليار دولار في 15 شباط إلى 11,45 مليار دولار في نهاية آيار، أي بتراجع يقارب 627 مليون دولار**

جزء من هذا الضغط يرتبط بالحرب نفسها. فالتوتر في المنطقة، ولا سيما حول مضيق هرمز، انعكس على أسعار النفط وكلفة الشحن والتأمين، ما رفع فاتورة الاستيراد على اقتصاد شديد الاعتماد على الخارج مثل لبنان. وعندما ترتفع كلفة الاستيراد، تزداد الحاجة إلى العملات الأجنبية لتمويل السلع، ولا سيما المحروقات. في هذه الحالة يجد مصرف لبنان نفسه بحاجة إلى منع يمنع توسّع القاعدة النقدية بالليرة حتى لا يتحوّل إلى طلب إضافي على الدولار، وفي الوقت نفسه أن يوفّر أو يسهّل توافر العملات الأجنبية في السوق كي لا ينتقل الضغط مباشرة إلى سعر الصرف.

بهذا المعنى، لا تكشف الأرقام عن تبدّل في هدف مصرف لبنان، فهدف تثبيت سعر الصرف لا يزال قائماً. لكنها تكشف تبدّلاً في كلفة هذا الهدف. فكلّما طال أمد الحرب وارتفعت كلفة الاستيراد، يصبح الحفاظ على الاستقرار النقدي أكثر اعتماداً على الاحتياطات، إضافة إلى أدوات امتصاص السيولة. وهذا يعني أن مصرف لبنان لا يزال يمارس سياسة نقدية انكماشية واضحة، لكنّ الأرقام الأخيرة تُظهر أن هذه السياسة دخلت في مرحلة أكثر حساسية. فالكتلة النقدية بالليرة تنكمش، والاحتياطات الأجنبية تتراجع، وسعر الصرف يبقى مستقراً. هذه المعادلة لا يمكن أن تستمر بلا كلفة. وكلّما اتّسعت الفجوة بين حاجة السوق إلى الدولار وقدرة الاقتصاد على توليده، يصبح تثبيت السعر أكثر اعتماداً على ما يملكه مصرف لبنان من احتياطات، وهو ما يسهم في الضغط عليها.

(هيثم الموسوي)

كلمات متقاطعة 5097

أفقيا

1- نار الآخرة – مدينة سويسرية – 2- ماركة دراجات نارية – بضجر – 3- قرع الجرس – إسم عدّة رجال نسبوا الى تولوز فرنسا – 4- عائلة رئيس اميركي – دخل – 5- عملة إيطالية – إحدى القارات – 6- رجل دين – مدينة في ولاية واشنطن الأميركية – 7- من الأزهار – مقول – إلهة مصري – 8- صوّتت الذبابة – جمود إقتصادي – 9- مدينة أميركية عاصمة ولاية كارولينا الشمالية – ممثلو الأمة – 10- بلدة لبنانية في قضاء عكار

عمودياً

1- رئيس أميركي راحل – 2- عاصمة اسيوية – خاصتنا – 3- وشى – لمع – قرأ – 4- من رجال الثورة الفرنسية إغتيل في أوج مجده – من الأمراض – للتعريف – 5- سيطر – خلاف بطيء – 6- معركة انتهت بإنكسار هنيبعل ضد الجحافل الرومانية – حقيبة بالأجنبية – 7- عائلة قائد تركي راحل تولى رئاسة الوزراء والجمهورية – 8- مدينة مكسيكية – من الحشرات – 9- بحر – مقياس للسوائل – للتفسير – 10- خليج بين شبه جزيرة سيناء والسعودية والأردن

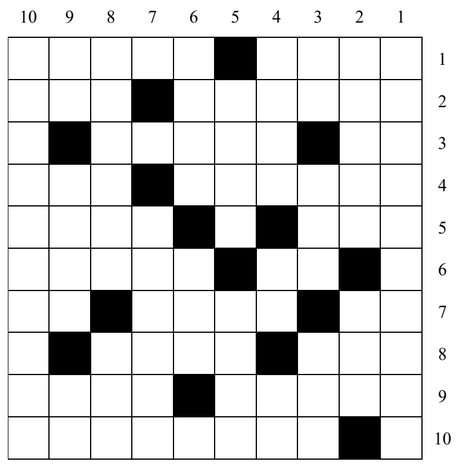

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- سرغي لافروف – 2- اورغ – زرنيخ – 3- نتشاور – ممر – 4- تر – رمقت – با – 5- ردع – مدلل – 6- والد – تسميد – 7- بم – منفاخ – 8- الصلح – دن – 9- زحل – ري – جب – 10- بوليساريو

عمودياً

1- سان تروبيز – 2- روتردام – حب – 3- غرش – علّ – الو – 4- يغار – دمل – 5- ومض – نصري – 6- أزرق – تفليس – 7- فر – تمساح – 8- رنّم – دمخ – جرّ – 9- ويمبلي – دبي – 10- فخر الدين

sudoku 5097

		8			4		5	
7				3	9		4	2
2					6		3	
		3		8		4		
	2	4				1	7	
		6		5		2		
	5		3					4
3	8		2	4				9
	1		6			3		

حلول الشبكة السابقة

2	7	3	5	9	4	1	6	8
1	4	5	7	8	6	2	9	3
9	8	6	3	2	1	7	5	4
4	5	1	2	7	3	6	8	9
7	2	9	6	4	8	3	1	5
3	6	8	1	5	9	4	7	2
8	3	7	9	6	2	5	4	1
6	9	2	4	1	5	8	3	7
5	1	4	8	3	7	9	2	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 394

كلمة السر من 8 حروف: إحدى ملكات أوروبا تنازلت عن العرش لصالح ابنها البكر

البزابيت – ادوارد – ادولف – اولاف – البير – آن – تشارلز – جورج – جاك – جون – رينيه – سامو – فيليب – لويس – ماري – ملك – هارلد – هوكون – هنري – هي – وليم

ج	س	و	ا	د	و	ا	ر	د	ا		
ي	و	ي	ل	ب	م	ا	ر	ي	ل		
ر	ر	ر	و	ي	ي	ر	ن	ه	ي		
ي	ي	ك	ج	ل	م	ج	و	ن	ز		
ب	ن	ا	ر	د	ت	ث	ا	ا	ا		
ل	ي	ج	ل	ف	ه	ش	ب	د	ب		
ا	ه	ر	ا	و	و	ا	ي	و	ي		
ا	ي	ا	ل	ك	م	ر	ل	ل	ث		
ن	ب	ل	ا	و	ا	ل	ف	ي	ف		
ن	س	ن	ك	س	ز	ف	ك	ه			

حلول الشبكة السابقة: سفنا

عملية حسابية 394

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		+		=	49
−	■	X	■	X	■	
	X	6	٪		=	3
٪	■	X	■	٪	■	
	X		X	2	=	98
=	■	=	■	=		
11		84		40		

حلول الشبكة السابقة

2	X	7	X	6	=	84
X	■	X	■	X	■	
8	÷	2	X	15	=	60
X	■	X	■		■	
6	+	5	X	9	=	99
=	■	=	■	=		
96		70		81		

شبكة العنكبوت 394

إعداد نعوم مسعود

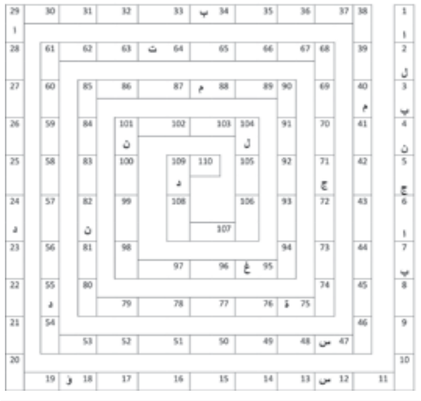

1 – 7 ولاية هندية مركز دبانة السيخ
6 – 20 شاعر من أنصار علي بن أبي طالب اليه ينسب « اصول النحو العربي »
19 – 29 مغنية وممثلة فرنسية من اصول برتغالية توفيت من جراء فيروس كورونا
28 – 35 شاعر وعالم لبناني
34 – 40 معركة جرت في الصحراء الليبية بين الفرنسيين والقوات المشتركة الألمانية الإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية
40 – 47 شخصية كرتونية تمثل الفار في الرسوم المتحركة
45 – 55 شاعر وروائي انكليزي من اعماله « جريمة اللورد سافيل »
55 – 60 عاصمة تاجيكستان
59 – 64 مجموعة مواد تضاف الى الطعام بكميات قليلة لإعطائه نكهة
63 – 67 اشخاص من نفس السن ولدوا في وقت واحد ونشاوا معاً
66 – 72 محار عريض رافق فاسكو دي غاما الى الهند
71 – 82 بلدة لبنانية في قضاء مرجعيون
81 – 86 من اهم اماكن الإقامة الرسمية للتاج البريطاني
86 – 92 اسرة قياصرة روسيا
92 – 96 اطول نهر في قارة اوروبا
95 – 101 صحيفة بريطانية
100 – 106 مدينة تركية ومنتجع سياحي
105 – 110 عاصمة الكاميرون

حل شبكة العنكبوت السابقة

سنتوريني – نيفيل تشامبرلين – ليندسي لوهان – هان الود – وديع مراد – ادوارد الثامن – منبج – جهاد الاطرش – رشيد كرامي – ميكونوس – ساكرامنتو – توماس ايدسون – نورا – المواكب – كيربت – تويوتا – تاتو – وباء

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5097

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مجاهدة جزائرية. من أشهر المناضلات في بلدها ضد الإستعمار الفرنسي

8+6+3+4+5 = حبل صغير ■ 1+2+10 = تحت الرماد ■ 11+7+9 = صوت القصف

حل الشبكة الماضية: **آرثر سي كلارك**

الحرب الكونية ضد المقاومة

نكسة إضافية لاستراتيجية ترامب
إيران توسّع دفتر شروطها

فيما تقدّمت إيران خطوط إضافية في شروطها للاتفاق مع الأميركيين، معلنةً أنه لا هدوء في المنطقة من دون انسحاب إسرائيلي من لبنان إلى ما وراء الحدود، مُنيَ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بنكسة إضافية في حربه على طهران، وذلك بإقرار مجلس النواب قراراً يقضي بوقف هذه الحرب، والحدّ من صلاحيات الرئيس في مواصلتها.

وبقي الوضع في لبنان متقدّماً على جدول الأعمال الإيراني، لا سيما في ضوء استمرار الإعتداءات الإسرائيلية، والاتفاق الذي أعلن في واشنطن بين المفاوضين اللبنانيين والإسرائيليين، والذي لا ينصّ على انسحاب كامل لقوات الاحتلال من الأراضي اللبنانية ولا على وقف فوري للأعتداءات الإسرائيلية. وفي هذا السياق، أعلن «الحرس الثوري الإيراني»، في بيان، أن «أيّ هدوء في المنطقة لن يتحقّق ما لم ينسحب الصهاينة من الأراضي اللبنانية المحتلة»، مذكّراً بأن «شرطنا الأساسي لقبول وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة كان وقف إطلاق النار في جميع الجبهات».

وبالتوازي مع نجاح إيران في إدراج وقف إطلاق النار في لبنان والانسحاب منه كشرط لازم للاتفاق مع الأميركيين، والذي دفع ترامب إلى إلزام رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، بالامتناع عن قصف بيروت، تلقّى ترامب نكسة جديدة تتعلّق بالحرب، كان مسرحها مجلس النواب الأميركي، رغم سيطرة «الجمهوريين» عليه.

إذ أقرّ المجلس، بتأييد 215 صوتاً (من بينهم 4 جمهوريين) مقابل 208 معارضين، قراراً يقضي بوقف الحرب على إيران، ويطالب بسحب القوات الأميركية من مناطق العمليات ضدّ طهران. وتعكس هذه النتيجة تفاقم مأزق ترامب الناجم عن الحرب التي تعارضها غالبية الأميركيين، والتي تخلّف آثاراً بالغة على معيشتهم، إن لناحية تكلفتها المباشرة أو لناحية تسبّبها بارتفاع

> واشنطن تؤكّد استمرار الاتصالات وتبادل الرسائل مع إيران

كبير في أسعار النفط - وهو ما يدفع النواب إلى النأي بأنفسهم عنها -. غير أن ترامب، كالعادة، لم يستسلم بالنكسة، وردّ باتقاد مجلس النواب، قائلاً إن الأخير «أجرى تصويتاً لا معنى له لتقييد صلاحياتي، بمشاركة 4 جمهوريين سيئين وجميع الديمقراطيين، في خضمّ مفاوضاتي لإنهاء الحرب مع إيران». وتساءل: «من الذي قد يفعل أمراً غير وطني كهذا؟ إنهم يعرفون أين وصلت المفاوضات». وتابع أن «الديمقراطيين مدفوعون بما يُعرف بمتلازمة كراهية ترامب. إنهم يفضّلون فشل بلادنا على منحي انتصاراً جديداً من بين انتصارات كثيرة حقّقتها». كما انتقد «الجمهوريين» الأربعة، واتهمهم بأنهم «يسعون فقط إلى لفت الانتباه. ويجب أن يشعروا بالخجل من أنفسهم».

وإزاء ذلك، لم يعُد أمام ترامب سوى التوصّل إلى اتفاق مع إيران. وفي هذا الإطار، أكد متحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية، لشبكة «فوكس نيوز»، أن «الاتصالات مع إيران مستمرة عبر وسطاء، وهناك تبادل للرسائل بين الجانبين».

وفي المقابل، أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني، مجيد تخت روانجي، أن إيران «لا تعتبر أيّ ورقة مع أميركا نهائية إلا إذا أخذت ملاحظاتها ومصالحها بعين الاعتبار»، مضيفاً أن بلاده «تصرّ على وضع 50% من أصولها المجمدة تحت تصرفها فور توقيع مذكرة التفاهم».

وفي هذا الوقت، ومنعاً لأيّ تأثير سلبي إضافي على المفاوضات، استمرّت الولايات المتحدة في نهائية على منحى انتصاراً جديداً من بين انتصارات كثيرة حقّقتها». كما انتقد «الجمهوريين» الأربعة، واتهمهم بأنهم «يسعون فقط إلى لفت الانتباه. ويجب أن يشعروا بالخجل من أنفسهم».

وإزاء ذلك، لم يعُد أمام ترامب سوى التوصّل إلى اتفاق مع إيران. وفي هذا الإطار، أكد متحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية، لشبكة «فوكس نيوز»، أن «الاتصالات مع إيران مستمرة عبر وسطاء، وهناك تبادل للرسائل بين الجانبين».

وفي المقابل، أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني، مجيد تخت روانجي، أن إيران «لا تعتبر أيّ ورقة مع أميركا نهائية إلا إذا أخذت ملاحظاتها ومصالحها بعين الاعتبار»، مضيفاً أن بلاده «تصرّ على وضع 50% من أصولها المجمدة تحت تصرفها فور توقيع مذكرة التفاهم».

وفي هذا الوقت، ومنعاً لأيّ تأثير سلبي إضافي على المفاوضات، استمرّت الولايات المتحدة في معارضتها توجّه نتنياهو لمواصلة الحرب في لبنان. ونقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولين أميركيين كبيرين قولهما إنه «بينما يريد الرئيس ترامب إنهاء الحرب في لبنان، يبدو أن نتنياهو يريد استئنافها». وأشار إلى أن «الخلاف الأخير بين الرجلين بشأن لبنان أكد كيف أن أهداف الأول العسكرية - وربما بقاءه السياسي - تعتمد على رئيس أميركي لا يشاركه الرغبة في التصعيد». وأكد أن ترامب ونتنياهو نسّقا بشكل وثيق للغاية بشأن إيران، ويتحدّثان بوتيرة شبه يومية، لكن المسؤولين من كلا الجانبين يدركون أنه قد يأتي وقت تتباين فيه مصالح الحليفين وأهدافهما.

(الأخبار)

إيرانيون يشاركون في مسيرة دعم للقيادة لمناسبة عيد الغدير في طهران (أ ف ب)

قرار إنهاء الحرب: اللّحمة حول ترامب تتزعزع

ريم هاني

هذه المرّة، وفي خضمّ إصرار المشرّعين «الديمقراطيين» على تمرير قرار يُلزم دونالد ترامب بوقف الحرب على إيران أو اللجوء إلى «الكونغرس» للحصول على تفويض باستكمالها، جنباً إلى جنب تزايد الانقسام في صفوف «الحزب الجمهوري» مع اقتراب الانتخابات النصفية التي باتت الحرب تهدّد حظوظه فيها، أقرّ مجلس النواب الأميركي، للمرّة الأولى، قراراً يقضي بوقف الحرب على إيران، والحدّ من صلاحيات ترامب في مواصلتها، وسحب القوات الأميركية من المنطقة.

ووضع تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» القرار في خانة «التوبيخ الملحوظ» لترامب وطريقة تعامله مع الصراع، بعدما رفض مراراً أيّ جهد يبذله «الكونغرس» للحدّ من سلطته. وأشار التقرير إلى أنه قبل أسبوعين، كان الجمهوريون قد أرجأوا التصويت «فجأة»، وذلك بعدما أدركوا أنهم لا يملكون الأصوات الكافية لمنع تمرير القرار، وأرادوا «تجنيب أنفسهم والرئيس الإهانة». على أنه ومع استمرار الصراع، وفشل ترامب في إحراز أيّ تقدم يُذكر لإنهائه، فشل «الجمهوريون» في استمالة أعضاء حزبهم «المنقلبين»، فيما أخفق زعماء الحزب في تأخير التصويت فترة أطول، خصوصاً مع استناد «الديمقراطيين» إلى قرار صلاحيات الحرب، الذي يتطلّب النظر في مثل هذه التدابير خلال فترة زمنية «محدودة». على هذا النحو، انضمّ إلى جميع «الديمقراطيين»، أربعة «جمهوريين» هم توماس ماسي وبرايان فيتزباتريك وتوم باريت ووارن ديفيدسون، وهو ما أسفر عن تمرير القرار، الأربعاء، بـ 215 صوتاً مقابل 208.

وعقب التصويت، أكّد ماسي أن «الناس سئموا مما يحصل: من غالون البنزين الذي يبلغ سعره 5 دولارات، والديزل الذي يبلغ سعره 6 دولارات، والأسمدة التي لا نستطيع تحمّل تكاليف استخدامها في حقولنا في كنتاكي». وعُرف ماس بانتقاداته العلنية لترامب بشأن الحرب على إيران والهجوم على فنزويلا والتهديدات بالاستيلاء على غرينلاند. ومما زاد من حدّة مناكفاته مع الرئيس، خسارته في الانتخابات التمهيدية الجمهورية لمقعده في كنتاكي أمام إيد غالين، الذي أيّده ترامب.

أمّا وارن ديفيدسون من ولاية أوهايو، وهو محافظ وليبرالي، فيُعتبر منذ فترة طويلة أن «الكونغرس»، وليس الرئيس، هو الذي يجب أن يقرّر ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدخل في صراعات عسكرية. وبعد مواجهة ضغوط من البيت الأبيض وزعماء الحزب «الجمهوري»، تراجع عن موقفه وانضمّ إلى بقية حزبه في معارضة إجراءين مماثلَين في نيسان وأيار، وهو ما ساعد الحزب على الحفاظ على جبهة موحّدة إلى حدّ كبير. بيد أنه في الأربعاء، عاد ديفيدسون إلى موقفه الأصلي وصوّت مع «الديمقراطيين» للمضيّ قدماً في قرارهم، ما ساهم في تمريره.

بدوره، يواجه باريت، وهو «جمهوري» في ولايته الأولى وطيّار مروحيات سابق في الجيش، سباقاً صعباً لإعادة انتخابه في منطقته التنافسية في لاينسينغ، ما جعله واحداً من أصغر أعضاء حزبه الذين شكّكوا علناً في تعامل الإدارة مع الحرب في إيران. وفي وقت سابق من هذا الربيع، قدّم تشريعاً من شأنه أن يسمح بالعمل العسكري ضدّ إيران لفترة محدودة، مع فرض موعد نهائي ثابت لإنهاء الصراع، ومنع استخدام القوات البرية الأميركية. ونظراً إلى أنه يتمتّع بخبرة عقدَين شملت حربَي العراق والكويت، كان باريت يحاول ضمان أن تكون أهداف المهمّة والمواعيد النهائية للعملية الحالية في الشرق الأوسط مُحدّدة بشكل أكثر وضوحاً من ما كان عليه الحال في الصراعات السابقة؛ وهو ما لم يلتمسه بعد.

وفي الانتقال إلى فيتزباتريك، الذي تشهد منطقته في ضواحي فيلادلفيا أيضاً حالة تنافسية، فهو يُعدّ واحداً من أكثر الجمهوريين وسطية في مجلس النواب، وكان عميلاً سابقاً لمكتب

> فشل الجمهوريون في محاولة تجنيب انفسهم والرئيس «الإهانة»

التحقيقات الفيدرالي، وانفصل مراراً عن حزبه بشأن مجموعة من قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي. وعلى غرار باريت، صوّت فيتزباتريك في البداية مع «الجمهوريين» ضدّ تدابير صلاحيات الحرب، لكنه قلب موقفه في أيار، بحجة أن النافذة القانونية للرئيس للتصرّف قد انتهت، وأن المشرّعين لم يعُد بإمكانهم الخضوع للسلطة التنفيذية.

وحالياً، من المُرتقب إرسال القرار إلى مجلس الشيوخ، لينظر فيه خلال مدّة لا تتجاوز الأسبوعين ونصف الأسبوع. إلا أنه حتى لو تمّ إقراره في كلا المجلسين، فإن قدرة المشرّعين على إجبار الرئيس على سحب القوات تظلّ مسألة قانونية متنازعاً عليها، في وقت يرفض فيه ترامب وكبار مساعديه أيّ جهد يبذله الكونغرس للحدّ من صلاحيات الرئيس الحربية باعتبار هذا الأمر «غير دستوري». وفي أيار، صوّت أعضاء مجلس الشيوخ على تمرير قرار إجرائي باغلبية 50 صوتاً مقابل 47 صوتاً، يسمح بتقديم مشروع قرار الصلاحيات الخاص بإنهاء الحرب ضدّ إيران. ويتمثّل الفارق الرئيس بين التصويتَين في أن قرار الأربعاء، في حال مرّ في «الشيوخ»، يمكن إقراره من دون على أنه بحسب «نيويورك تايمز»، وفي حين أن الكونغرس استخدم تاريخياً قرارات متزامنة للتعبير عن موقفه بشأن قضية ما من دون الحاجة إلى موافقة الرئيس، فقد قضت المحكمة العليا في عام 1983 بأنه لكي يكون لـ«إجراءات التي يتّخذها «الكونغرس» أثر قانوني مُلزم، يجب أن تمرّ عبر العملية التشريعية التقليدية، بما في ذلك تقديمها إلى الرئيس للتوقيع عليها كقانون. وبصورة أعمّ، فإن أيّ محاولة لجعل التوجيه بسحب القوات الأميركية من منطقة العمليات ضدّ إيران قابلاً للتنفيذ قانوناً، سوف تتطلّب على الأرجح توقيع ساكن البيت، أو تصويت ثلثي المجلسَين لإلغاء حق النقض الذي قد يلجأ إليه الأخير.

وعلى الرغم من ذلك، وإذ تظلّ احتمالية إجبار أيّ من الإجراءَين ترامب على إنهاء الحرب ضئيلة، إلا أنهما يعكسان غضباً متزايداً من أداء الأخير في حربه، في وقت يزعم فيه «الديمقراطيون» أنّ أي تحرك «رمزي» من جانب «الكونغرس» قد يُسهم في الضغط على الرئيس لتغيير مساره، وذلك في خضمّ الانزعاج المتزايد في صفوف الجزيين من استمرار هذه الحرب التي تبدو حتى الآن بلا أفق.

مقايضة النفط بالسلع: إيران تبتدع حلولاً في مواجهة الحصار

طهران - محمد خواجوني

خلّفت الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، وما أعقبها من فرض حصار بحري أميركي على الأخيرة، تداعيات إضافية على اقتصاد الجمهورية الإسلامية، الذي يعاني أساساً، منذ أكثر من عقد، من وطأة عقوبات واسعة النطاق. وفي المقابل، اتّخذت الحكومة الإيرانية جملة تدابير لتأمين السلع الأساسية وضبط الأسواق والحدّ من انعكاسات الضغوط الخارجية.

وتَمثّل أبرز تلك التداعيات السلبية، في الانخفاض الحادّ في صادرات النفط وعائدات النقد الأجنبي لإيران. فبحسب الإحصاءات الداخلية وتقارير دولية، من بينها تقارير «وكالة الطاقة الدولية»، تراجعت صادرات النفط الإيرانية من نحو 1,5 مليون برميل يومياً قبل الحرب، إلى أقلّ من 500 ألف برميل يومياً، وذلك بفعل الحصار البحري والهجمات على المُنشآت النفطية. وأدّى هذا التراجع إلى انخفاض عائدات الدولة من العملات الأجنبية بنسبة تُراوح بين 60% و70%. كما أن احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، التي كانت تُقدَّر قبل الأزمة بنحو 20 مليار دولار، تشهد استنزافاً سريعاً يؤثّر في عملية تأمين السلع الأساسية والأدوية.

يضاف إلى ذلك، ارتفاع معدّلات التضخّم وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين؛ إذ قفز معدّل التضخّم السنوي من نحو 40% قبل الحرب إلى أكثر من 70% مع نهاية أيار. كما ارتفعت أسعار السلع الأساسية، وعلى رأسها الأرز والزيت ولحم الدجاج، بنسبة راوحت بين 80 و120%، فيما سجّل مؤشر أسعار المنازل في طهران زيادة بلغت 50%. وأدّى كلّ ذلك إلى تآكل شديد في القدرة الشرائية للشرائح الدنيا والمتوسّطة من المجتمع، في وقت ارتفع فيه معدّل البطالة إلى 18% نتيجة تعطّل الصناعات المرتبطة بالاستيراد والتصدير.

> الحكومة تخصّص جزءاً كبيراً من الموازنة لإعادة إعمار البنى التحتية المتضرّرة رغم تراجع الإيرادات

وعلى قائمة التداعيات الاقتصادية أيضاً، يتقدّم اضطراب سلاسل الإمداد ونقص السلع؛ إذ أدّى الحصار البحري إلى تعطّل خطير في استيراد المواد الأولية وقطع الغيار والسلع الوسيطة. ووفقاً لإحصاءات الجمارك الإيرانية، تراجع حجم الواردات في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 55% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وانعكس ذلك في إغلاق نحو 30% من الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى نقص في بعض الأدوية المتخصّصة والمعدّات الطبية.

وياتي هذا في وقت اضطرت فيه الحكومة، على الرغم من تراجع إيراداتها، إلى تخصيص جزء كبير من الموازنة لإعادة إعمار البنى التحتية المتضرّرة. كما يأتي في ظلّ تراجع الاستثمارات الأجنبية إلى الصفر، ونظيرتها المحلية بنسبة 40%، وذلك بفعل ارتفاع المخاطر وغياب الاستقرار الاقتصادي. غير أن الحكومة الإيرانية وضعت، في مواجهة تلك الظروف، حزمة من الإجراءات التعويضية والضبطية، هدفها «إدارة أزمة المعيشة» والحفاظ على «حدّ أدنى من استقرار سوق السلع الأساسية». وتستهدف هذه الإجراءات، أساساً، الالتفاف على الحصار، وتأمين السلع الأساسية عبر مسارات بديلة، وتقديم دعم معيشي لسكان إيران البالغ عددهم نحو 90 مليون نسمة.

ومن بين التدابير الطارئة تلك، اعتماد آلية مقايضة النفط والمُنتجات البتروكيميائية بالسلع الأساسية. ووفق ما أعلنته وزارة الاقتصاد الإيرانية، أبرمت عقود مقايضة مع الصين وروسيا وبعض الدول الأفريقية لاستيراد القمح والزيوت والأدوية والآلات الصناعية. وتغطّي هذه الاتفاقات نحو 30% من احتياجات البلاد من السلع الأساسية المستوردة، وهو ما يخفّف من الاعتماد على العملات الأجنبية الناتجة من صادرات النفط، التي تقلّصت أصلاً بفعل الحصار.

كذلك، فعّلت الحكومة ممرّات بديلة للنقل الجوي والبري. فمع تعطّل حركة السفن التي تنقل السلع والسلع الأساسية في الخليج وبحر عُمان، عزّزت طهران تشغيل ممرّ «شمال - جنوب» عبر بحر قزوين. ووفق بيان لوزارة الطرق والتنمية العمرانية، تعمل موانئ أنزلي ونوشهر وأمير آباد في شمال إيران على مدار الساعة لتفريغ وتحميل السفن القادمة من روسيا وتركمانستان، والتي تنقل الحبوب والزيوت الخام والمعدّات الطبية.

وفي السياق نفسه، أعلنت شركة السكك الحديدية الإيرانية أن حجم العبور عبر خطّ السكك الحديدية في معبر سرخس الحدودي مع تركمانستان - الصين، ارتفع في نيسان الماضي بنسبة 270% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. كما بأتت قطارات الشحن القادمة من الصين إلى إيران تنطلق بمعدّل مرّة كل ثلاثة أيام في الأسابيع الأخيرة، حاملة في معظمها قطع سيارات ومولّدات كهربائية وهواتف محمولة. أيضاً، وفي ظلّ إغلاق المسارات البحرية، توصّلت إيران إلى تفاهمات مع العراق وتركيا وباكستان لنقل السلع عبر المعابر البرية.

بالتوازي مع ذلك، شدّدت الحكومة إجراءاتها الرقابية لمكافحة الاحتكار ورفع الأسعار، في وقت تعمل فيه على توسيع نظام «البطاقة التموينية الإلكترونية». ويستهدف هذا التوسيع تضمين البطاقة ما بين 11 و16 سلعة أساسية - من بينها الأرز والدجاج ومشتقات الألبان والبقوليات -، يُنتظر أن تُعرض للمواطنين بأسعار تقلّ بنحو 40% عن أسعار السوق الحرة.

مع ذلك، يحذّر خبراء من أن استمرار الوضع الراهن والحصار البحري، بالتوازي مع ارتفاع توقّعات التضخّم وتراجع الاحتياطات من العملات الأجنبية، قد يعرّض فعالية تلك السياسات لضغوط كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن معدّل التضخّم قد يتجاوز عتبة 70% خلال الصيف إذا استمرّ الوضع الحالي، وهو ما قد يضطرّ الحكومة إلى مواصلة سياسات الدعم والرقابة، بل وتعميقها، وذلك للحيلولة دون انهيار القدرة الشرائية للفئات الأكثر هشاشة. كما أن استمرار هذه الظروف قد يفضي، في المستقبل غير البعيد، إلى تصاعد حالات الاستياء والاحتجاجات، وفق ما ينبّه إليه بعض المراقبين.

أميركا تزكّي وراثة الدور الإماراتي
تعزيزات سعودية في «باب المندب»

صنعاء - رشيد الحداد

في إطار مساعيها لتعزيز نفوذها العسكري في الساحل الغربي لليمن وفي مضيق باب المندب، عينت السعودية، العميد سعد بن محمد القحطاني، قائداً لقوة المهام السعودية في الساحل الغربي. وأتى ذلك بالتزامن مع ترتيبات عسكرية سعودية تجري منذ أسابيع في مناطق واقعة في ريف تعز الغربي، تستهدف السيطرة على المناطق المطلّة على مضيق باب المندب. ويؤكد هذا التزامن ارتباط التحرّكات المشار إليها بتصاعد التوتّر في مضيق هرمز بين الولايات المتحدة وإيران، وازدياد المخاوف الأميركية والغربية من احتمال استخدام «باب المندب» كورقة ضغط من قبل صنعاء - بالتنسيق مع «محور المقاومة» -، في حال انهيار اتفاق وقف إطلاق النار بين واشنطن وطهران.

وقالت مصادر استخباراتية في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن «التحرّكات السعودية في الساحلين الغربي والشرقي للبلاد مرصودة، بدأ بالتدخّل الذي يجري بغطاء إنساني في عدد من الجزر الاستراتيجية في البحر الأحمر، وتحديداً جزيرتي ميون وحنيش، وصولاً إلى التحرّكات المستمرة في منطقة التربة غرب تعز». وأكدت المصادر أن «تلك التحرّكات أميركية بامتياز، ويتمّ تنفيذها على الأرض من قبل السعودية وحلفائها»، مقلّلةً من إمكانية نجاحها في إبطال ورقة مضيق باب المندب. وذكّرت بأن «الإمارات كانت توجد بشكل مباشر وغير مباشر عبر الميليشيات التابعة لها خلال العامين الماضيين في جزيرة ميون وجبل زقر وفي حنيش، ولكنها فشلت في القيام بأيّ دور من شأنه كسر الحصار البحري اليمني الذي فرضته صنعاء على الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر».

وأشارت التحرّكات السعودية في محيط «باب المندب»، حفيظة «المجلس الانتقالي الجنوبي» التابع لـ«الإمارات، الذي اتهم المملكة «بتفكيك قواته في الساحل الغربي، والتسبّب بفراغ أمني في السواحل المطلّة على المضيق». وزعم رئيس المجلس الموجود في الإمارات، عيدروس الزبيدي، في بيان نشره على حسابه على منصة «إكس»، أن «غياب الفصائل التابعة للانتقالي ضاعف المخاوف من التهديدات الإيرانية للمضيق». وفي محاولة منه للعودة إلى المشهد، عرض الزبيدي على الولايات المتحدة وبريطانيا ودول العالم إعادة فصائله لحماية الممرات المائية، مؤكداً «استعداد الانتقالي الكامل للقيام بحماية مضيق باب المندب».

دفع أميركي لسيطرة السعودية على باب المندب (من الويب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

تمديد إخلاء المخيمات حتى نهاية تموز
مهجّرو شمال الضفة ممنوعون من العودة

رام الله - **أحمد العبد**

بعد أكثر من عام وأربعة أشهر على انطلاق العملية العسكرية الإسرائيلية في جنين وطولكرم ونور شمس، مدّد جيش الاحتلال هجمته البربرية على مخيمات شمال الضفة حتى نهاية تموز المقبل. ويسعى العدو، عبر هذا القرار الذي يتجدّد في كلّ مرة، إلى تكريس واقع التهجير القسري لأهالي المخيمات، ومنع عودتهم إليها، وتحويل مناطقهم إلى فضاءات عسكرية مستباحة، ويستهدف ذلك، وفق ما بات واضحاً، محو الهوية الوطنية لتلك المناطق بوصفها رمزاً لقضية اللجوء وحق العودة، وضرب الفكرة الحاضنة للمقاومة من أساسها، وخلق بيئات غير قابلة للحياة، وتعزيز سياسة متكاملة تهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينيَّتين في شمال الضفة.

ويضيف قرار التمديد حتى الـ31 من تموز المقبل شهرَين جديدَين إلى معاناة آلاف العائلات التي شُرّدت قسراً من منازلها. ووفقاً لمعطيات «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين» (الأونروا)، فإن أكثر من 33 ألف فلسطيني نزحوا من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، فيما تؤكد الأمم المتحدة أن السياسات الإسرائيلية تعرقل عودة هؤلاء وتطيل أمد نزوحهم وتحرمهم من الخدمات الأساسية وسبل العيش.

كما تكشف المعطيات الميدانية التي جرى رصدها أن ما جرى داخل المخيمات لا يقتصر على تدمير البنية التحتية أو هدم المنازل فيها، بل يشكّل عملية إعادة تصميم كاملة للمكان. ففي مخيم جنين، دمّر الاحتلال ما لا يقلّ عن 237 مبنى بشكل كامل، وشقّ شبكة طرق عسكرية يزيد طولها على أربعة كيلومترات، أبرزها شارع رئيس شطرَ المخيم فعلياً إلى قسمَين، فيما أُغلقت المداخل والمخارج بالسواتر الترابية والبوابات الحديدية، ليغدو المخيم منطقة عسكرية مغلقة. كذلك الحال في مخيم طولكرم، حيث دمّر العدو ما لا يقل عن 181 مبنى، واستحدث شبكة طرق عسكرية بطول يقارب 2,5 كيلومتر، ما أدى إلى تفكيك الكتلة العمرانية المتماسكة فيه، وتحويلها إلى تجمعات سكنية معزولة تفصل في ما بينها شوارع تسمح بحرية حركة الآليات العسكرية. أمّا في «نور شمس»، الذي تضرر نحو 48% من مبانيه، بحسب تقديرات «الأونروا»، فقد دمّر الاحتلال 111 مبنى بالكامل، بالتزامن مع شقّ وتوسعة طرق بطول 2,2 كيلومتر، تركّزت خصوصاً في المناطق الشمالية الأكثر اكتظاظاً بالسكان، الأمر الذي غيّر شكل المخيم ومعالمه بصورة جذرية.

ويشير ما تقدّم إلى اعتماد الاحتلال نمطاً ثابتاً في المخيمات الثلاثة، يقوم على إزالة الأزقة الضيقة التي شكّلت لعقود السمة الأبرز للمخيمات الفلسطينية، واستبدالها بمحاور واسعة تسهّل حركة قواته وآلياته داخل الأحياء السكنية، وفرض سيطرة ميدانية دائمة عليها. وتصف «الأونروا» هذه التحولات بأنها غير مسبوقة، مشيرة إلى أن المخيمات تحوّلت تدريجياً إلى «مدن أشباح» و«ثكنات عسكرية»، وذلك بعدما أُفرغت من سكانها وتعرّضت بُناها التحتية، بما فيها شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، لتدمير واسع، فضلاً عن تحويل مئات المنازل إلى مواقع عسكرية.

إزاء ذلك، تقول الناشطة المجتمعية وعضو «اللجنة الشعبية» لخدمات مخيم جنين، فرحة أبو الهيجا، إن المخيم يعيش «أصعب مرحلة في تاريخه»، عنوانها استمرار التهجير القسري منه ومصادرة الأراضي المحيطة به وتواصل الإجراءات العسكرية التي تستهدفه والمدينة منذ أكثر من عام. وتلفت أبو الهيجا، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن سلطات الاحتلال صادرت أخيراً نحو سبعة دونمات من أراضي منطقة الجابريات الواقعة ضمن المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، في خطوة تندرج ضمن سياسة توسيع السيطرة على الأراضي المحيطة بالمخيم، بالتوازي مع الاستيلاء على عدد من المنازل وتحويلها إلى مواقع وثكنات عسكرية.

> **تتفاقم المأساة في ظل تراجع حجم المساعدات الإنسانية المُقدّمة إلى النازحين**

وإذ تلفت إلى أن هذا الواقع نفسه ينسحب على مخيّمَي نور شمس وطولكرم، فهي تبيّن أن أهالي المخيمات الثلاثة، الذين يعيشون حال نزوح مستمرّة منذ أكثر من عام وأربعة أشهر، باتوا «يعانون من تدهور كبير في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية». وتتحدّث عن تنامي حال الإحباط بين الأهالي نتيجة غياب أيّ أفق سياسي أو حلول واضحة، مضيفة أن كثيرين فقدوا الأمل في العودة القريبة إلى منازلهم، رغم أن المخيم كان أساساً بالنسبة إليهم محطّة مؤقتة في انتظار العودة إلى أراضيهم التي هُجّروا منها عام 1948.

ومع فقدان مصادر الدخل وتوقف الأعمال وتدمير العديد من المشاريع والمحال التجارية داخل المخيمات، تقول أبو الهيجا إن الظروف المعيشية للنازحين تزداد صعوبة يوماً بعد يوم. إذ يعاني هؤلاء من صعوبات كبيرة في تأمين احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والدواء والملابس والحليب ومستلزمات الحياة اليومية، فضلاً عن عجزهم عن تغطية تكاليف السكن وفواتير المياه والكهرباء.

وتتفاقم هذه المأساة في ظلّ تراجع حجم المساعدات الإنسانية المُقدّمة إليهم مقارنة بالأشهر الأولى للنزوح؛ إذ تفيد أبو الهيجا بأن «المساعدات الحالية محدودة ولا تتناسب مع حجم الاحتياجات المتزايدة والمتراكمة». وتبيّن أن النازحين من جنين موزّعون حالياً بين مدن وقرى وبلدات مختلفة في محافظة جنين وخارجها، مشيرة إلى أن الحكومة واللجان الشعبية كانت تتحمّل في بداية الأزمة جزءاً من تكاليف الإيجارات، غير أن استمرار النزوح لمدة طويلة جعل الكثير من الجهات عاجزة عن مواصلة تغطية هذه النفقات، ما وضع العديد من الأسر تحت خطر فقدان المساكن المستأجرة.

وفي ما يتعلّق بإمكانية عودة النازحين التي كانت محدّدة في نهاية أيار الماضي وجرى تمديدها حتى نهاية الشهر المقبل، ترى أبو الهيجا أنه «لا توجد مؤشرات عملية تدلّ على قرب العودة»، معتبرة أن قرارات الاحتلال المتكرّرة بتمديد إغلاق المخيمات تؤكد الاتجاه نحو إطالة أمد النزوح، داعية مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية إلى تكثيف الضغوط من أجل ضمان عودة النازحين إلى منازلهم في أقرب وقت، في ظلّ تدهور أوضاعهم الإنسانية.

أمّا عن حجم الدمار داخل المخيم، فتقول إن عدداً محدوداً من النساء تمكّن في فترات سابقة من دخوله، ونقلن صورة صادمة عن حجم الخراب الذي طاول المكان. إذ تشير روايات هؤلاء إلى أن أكثر من نصف المخيم تعرّض للتدمير الكامل، فيما لحقت أضرار جسيمة أو حرائق بمعظم ما تبقّى من المنازل والمباني، كما سُجّل تغيّر واسع في شبكة الشوارع والمعالم الداخلية نتيجة عمليات الهدم والتجريف. وتبيّن أن الخسائر تتجاوز عدد المباني المهدّمة، وذلك نظراً إلى طبيعة البناء العمودي في المخيم، إذ تضم البناية الواحدة عدداً من العائلات، ما يعني أن تدمير واحدة منها يؤدي عملياً إلى تشريد عشرات الأشخاص.

ومع ذلك، تؤكد أبو الهيجا أن أهالي المخيم لا يزالون متمسّكين بحقهم في العودة، وأن كثيرين منهم يعلنون استعدادهم للعيش في خيام فوق أنقاض منازلهم إذا اقتضى الأمر. وتختم بالقول إن المخيم بالنسبة إلى سكّانه «ليس مجرد مكان للسكن، بل يمثل جزءاً من هويتهم الوطنية وقضيتهم المرتبطة بحق العودة».

نقل عدد من النساء اللواتي تمكّن سابقاً من دخول مخيم جنين صورة صادمة عن حجم الخراب الذي لحق بالمكان (أ ف ب)

عودة مجازر العائلات
شرطة غزة تحت سوط الإبادة

غزة - **يوسف فارس**

يعيد جيش الاحتلال إنتاج السلوك الإبادي الذي طبع، بكلّ تفاصيله، طوال العامين الماضيين، حربَه على قطاع غزة؛ إذ ارتكب، في ساعة مبكرة من فجر أمس، أربع مجازر مروّعة بحقّ عائلات آمنة في أحياء تابعة للشرطة الفلسطينية كانت قد أنهت تدخلاً لفضّ نزاع عائلي، قبل أن تعاود استهداف تجمّع لمواطنين في محيط «مستشفى القدس» في الحيّ نفسه.

وتشي كثافة الغارات والتركيز المتزايد على قصف الشقق السكنية بأن الاحتلال انتقل إلى مرحلة جديدة من التصعيد. وبحسب مصادر في حركة «حماس»، فإن معظم عمليات الاغتيال الأخيرة استهدفت شخصيات متوسّطة الرتبة في الأجهزة الأمنية التابعة للشرطة الفلسطينية، ما يعني أن ثمّة منهجية إبادة متواصلة تتعرّض لها البنية القيادية والأمنية للحركة في القطاع.

ولا يبدو التصعيد الإسرائيلي الميداني منفصلاً عن تعثّر المسار السياسي، وفق ما يراه مطّلعون على مسار المفاوضات التي تستضيفها العاصمة المصرية القاهرة. إذ يشير هؤلاء إلى أن الاشتراطات المطروحة، وفي مقدّمها مطالبة رئيس «مجلس السلام»، نيكولاي ميلادينوف، حركة «حماس» بتسليم كامل سلاحها قبل السماح بدخول «اللجنة الإدارية التكنوقراطية» إلى غزة لتسلّم مهامها، تستبطن وضع العصيّ في دواليب المفاوضات، حتى قبل أن تبدأ أساساً.

> **لا يبدو التصعيد الإسرائيلي الميداني منفصلاً عن تعثّر المسار السياسي**

الكرامة والشيخ رضوان وتل الهوا ومخيّم الشاطئ. وأعادت الهجمات المتزامنة التي شارك فيها عدد من الطائرات الحربية والمروحية والمسيّرات الانتحارية، إلى الأذهان، المجازر الدامية نفسها التي ارتكبها العدو عندما خرق الهدنة الأولى في 18 آذار 2025.

وفي حيّ الكرامة، طاول القصف شقة سكنية داخل بناية تؤوي العشرات من العائلات. ويروي محمود لبد، في حديثه إلى «الأخبار»، ما جرى هناك، قائلاً إن شقة شقيقته منار - التي تعمل معلمة حكومية - تعرّضت لـ«قصف من قنابل أو صواريخ تسبّبت باشتعال النيران واحتراق مَن كان في المنزل». ويضيف: «وصلت إلى المكان فوجدت أختي وزوجها حسن وأطفالهما تميم ومحمد ورهف محاصَرين وسط النيران، فيما كان الجيران يحاولون فتح الباب. وعندما تمكّنا من الدخول كانوا قد احترقوا بالكامل، فيما كانت أختي وزوجها مبتوري الأوصال». وإذ يشير محمود إلى الحقيبة المدرسية التي تعود إلى ابن شقيقته تميم، وإلى لعبة الطفلة رهف التي كانت تعاني «متلازمة داون»، يتابع حديثه بالقول: «وصلت طواقم الدفاع المدني والإسعاف، وانتشلت الشهداء والجرحى، لكنها اضطرّت إلى المغادرة سريعاً بسبب وقوع غارات أخرى في مناطق قريبة، وإلى الشرق من الحيّ نفسه الواقع شمال غرب مدينة غزة، أغارت الطائرات الحربية على شقة في عمارة سكنية تعود إلى عائلة السرحي. وأدت هذه الغارة إلى تدمير الشقة المستهدفة بشكل كلّي، فيما أتى الخراب على المباني المحيطة، وتصاعدت رائحة الدماء واللحم البشري المحترق لتزكم الأنوف، في مشهد بدا متطابقاً مع نظيره الدامي في «الكرامة». غير أن ما يشبه المعجزة حال دون سقوط عدد أكبر من الضحايا هنا؛ إذ استشهد عبد الله كلوب وزوجته، في حين نجا أطفالهما الخمسة الذين أصيبوا بجروح متباينة.

وفي مخيّم الشاطئ، استشهد المواطن عاصم شبير إثر استهداف شقته السكنية، فيما أصيب عشرات آخرون. أمّا في حي تل الهوا، فاستشهد محمد نعمان وزوجته بعدما طاول القصف شقتهما بالتزامن مع الغارات الأخرى.

وفي المحصّلة، تسبّبت هذه الهجمات باستشهاد تسعة فلسطينيين، بينهم ستة من الأطفال والنساء، وإصابة أكثر من عشرين آخرين بجروح متفاوتة. على أن تلك المجازر لم تكن سوى جزء من يوم دموي لم تتوقف خلاله الغارات وعمليات الاغتيال. إذ قصفت الطائرات المسيّرة سيارة مدنية في حيّ تل الهوا، كما استهدفت مساءً مركبة

جرس إنذار رسمي
«رأس المال البشري» الإسرائيلي ينزف

أظهر تقرير إسرائيلي رسمي تفاقُم ظاهرة الهجرة من الكيان الإسرائيلي منذ عام 2022، كاشفاً أن عدد المغادرين خلال السنوات الأخيرة يفوق عدد العائدين، وأن نحو نصف الأوّلين ينتمون إلى الفئة الشابة التي تتراوح أعمار من ينتمون إليها بين 20 و44 عاماً. وبحسب ما أوردته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قبل يومين، فقد أُعدّ التقرير بناء على طلب رئيس «لجنة الهجرة والاستيعاب والشتات» في «الكنيست»، غلعاد كاريف، تمهيداً لعرضه على اللجنة الأسبوع المقبل. وقال كاريف للصحيفة: «عندما توليتُ رئاسة اللجنة، طلبتُ معرفة الجهة المسؤولة في الوزارات الحكومية عن معالجة هذه الظاهرة».

وفي منشور على منصة «إكس»، وصف كاريف ما يجري بأنه «موجة نزوح عارمة» إلى خارج الكيان، محذراً من أن تفاقم هذه الظاهرة «يشكّل تهديداً استراتيجياً لمستقبل إسرائيل»، لا سيما في ظلّ غياب أيّ خطة حكومية جدّية لمواجهتها. وربط بين الهجرة وبين «الانقلاب القانوني» وسياسات الحكومة، معتبراً أن التدهور السياسي والاجتماعي والأمني يدفع مزيداً من الإسرائيليين إلى التفكير في مستقبلهم خارج الكيان.

وتُناقش معطيات التقرير ادعاءات رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، الذي قال في كانون الثاني/ يناير الماضي، خلال نقاش في «الكنيست»، إن غالبية المغادرين هم «أوكرانيون وصلوا حديثاً إلى إسرائيل بسبب الحرب في أوكرانيا». إذ تُظهر الأرقام الجديدة أن «قسماً كبيراً من المغادرين هم إسرائيليون مولودون في الكيان، أو مهاجرون قدامى عاشوا فيه سنوات طويلة». ففي عام 2022، غادر إسرائيل 20,124 شخصاً خلال عامين فقط من هجرتهم إليها، في مقابل 39,241 شخصاً من مواليد إسرائيل أو من المقيمين فيها منذ خمس سنوات على الأقلّ. وفي سنة 2023، غادر 27,973 مهاجراً «جديداً»، في مقابل 54,791 من الإسرائيليين المولودين في الكيان أو المقيمين فيه منذ مدّة طويلة، وذلك بزيادة بلغت 53 في المئة مقارنة بعام 2021. أما في 2024، فكان 52 في المئة من المغادرين من مواليد إسرائيل، في مقابل 48 في المئة من مواليد الخارج.

كذلك، تكشف الأرقام اتساع ظاهرة «هجرة الأدمغة»؛ فمن بين المغادرين في 2022، بلغت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس 33,2 في المئة، في مقابل 21,5 في المئة هي نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي. كما شكّل الحاصلون على الماجستير 23,5 في المئة من المغادرين، أي نحو ضعف نسبتهم في المجتمع، فيما بلغت نسبة حملة الدكتوراه 3,7 في المئة، مقابل 0,8 في المئة فقط في المجتمع.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة على مستقبل الكيان، عند النظر إلى التخصّصات العلمية. فبحسب التقرير، يقيم في الخارج منذ، ثلاث سنوات على الأقل، 25 في المئة من الحاصلين على الدكتوراه في الرياضيات من إسرائيل، و22 في المئة من الحاصلين على الدكتوراه في علوم الحاسوب، و19 في المئة من المتخصصين في علم الوراثة، و17 في المئة من كبار الفيزيائيين. وعلّق كاريف على ذلك قائلاً إن «علماء ورواد أعمال المستقبل يغادرون إسرائيل بمعدّل أعلى بكثير من نسبتهم من السكان»، معتبراً أن «رأس المال البشري الإسرائيلي يهدر».

وفي المقابل، تراجع عدد الوافدين إلى الكيان؛ فبعدما بلغ متوسط العائدين سنوياً 24,450 شخصاً بين عامي 2009 و2024، انخفض العدد في عام 2024 إلى 18,800 فقط. ووفق بيانات «مكتب الإحصاء المركزي»، بلغ ميزان الهجرة للإسرائيليين بين عامَي 2022 و2024، عجزاً صافياً قدره نحو 140 ألف شخص، وذلك بعد احتساب الفرق بين المهاجرين والعائدين، مع استثناء المهاجرين الجدد والمتجنّسين الإضافيين.

وفي سياق متصل، عرض موقع «كالكلست» الاقتصادي العبري أبعاداً أخرى لظاهرة الهجرة المتزايدة، مستعيناً بشهادات إسرائيليين في الخمسينيات والستينيات قرروا المغادرة أو يستعدون لها، وذلك بعدما تحوّل البقاء، بالنسبة إليهم، إلى عبء سياسي وأمني واجتماعي واقتصادي. ويعزو التقرير تفاقم الظاهرة إلى شعور متراكم بالاختناق وفقدان الانتماء وانهيار الثقة بالدولة والخوف من المستقبل. كما ينقل عن الإسرائيليين الذين تحدّث إليهم أنهم يعانون اضطرابات مختلفة ومتعدّدة الجوانب، تبدأ من تراجع الشعور بالأمان، مروراً بتدهور الحوافز الاقتصادية، وصولاً إلى الضيق نتيجة التمييز، وخصوصاً في مسألة الخدمة الاحتياطية في جيش الاحتلال، وإعفاء «الحريديم» منها.

(الأخبار)

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ جزين برئاسة القاضية جوان أبي زيد.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل (2400) سهم في العقار في العقار رقم /258/ منطقة جزين العقارية في الاستنابة رقم 2025/9.
طالب التنفيذ: رامي هادي يوسف.
المُنفذ عليها: عفيفة نحول بو نادر.
السند التنفيذي: استنابة قضائية صادرة عن دائرة تنفيذ صيدا بالرقم 2024/491.
تاريخ التنفيذ: 2024/8/20.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2025/4/17.
تاريخ وضع محضر وصف العقار: 2025/7/14.
تاريخ تسجيله: 2025/8/11.
مُحتويات العقار رقم /258/ جزين أرض بعل مغروسة عريش قديم مُهمل.
مساحته: /1308/م.م.
حُدوده: غرباً العقارين /259/ و/201/ وحق مُرور.
شرقاً: العقار /257/.
شمالاً: العقار /261/.
جنوباً: العقار /204/.
بدل تخمينه: /2,588,400,000/ل.ل.
بدل طرحه: /2,588,400,000/ل.ل.
تُعقد الجلسة جلسة المُزايدة في مقر محكمة جزين عند الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع فيه: 2026/6/30.
على كُل راغب بالشراء أن يدفع قيمة الطرح بموجب شيك مصرفي باسم رئيس دائرة تنفيذ جزين صادر عن حساب مفتوح (FRESH) بالعُملة اللبنانية أو يُقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ فقط وان يُعين مقاماً مُختاراً له ضمن نطاق دائرة تنفيذ جزين وإلا اعتبر قلمها مقاماً له.
وعلى المُشتري الذي ترسي عليه المزايدة أن يقوم بدفع الثمن كاملاً بموجب شيك (FRESH) بالعُملة اللبنانية خلال ثلاثة أيام تلي قرار الإحالة ورسم دلالة قدره خمسة بالمئة تحت طائلة إعادة البيع على عهدته.
رئيس قلم دائرة التنفيذ
بتريسيا بو راشد

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ جزين برئاسة القاضية جوان أبي زيد.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل (2400) سهم في العقار رقم /75/ منطقة بتدين اللقش العقارية في الاستنابة رقم 2024/9.
طالب التنفيذ: كريستيان كميل اسطفان.
المُنفذ عليه: سعيد مسعود أبي عقل.
السند التنفيذي: استنابة قضائية صادرة عن دائرة تنفيذ صيدا بالرقم 2021/356 إزالة شُيوع.
تاريخ التنفيذ: 2021/9/28.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2023/11/14.
تاريخ وضع محضر وصف العقار: 2024/7/24.
تاريخ تسجيله: 2025/5/8.
مُحتويات العقار رقم /75/ بتدين اللقش، أرض بعل غير مبنية ضمنها شجرتي زيتون.
مساحته: /245/م.م.
حُدوده: غرباً العقار /74/.
شرقاً: العقار /54/.
شمالاً: العقار /73/.
جنوباً: العقار /74/.
بدل تخمينه: /17150/د.أ.
بدل طرحه: /17150/د.أ.
تُعقد جلسة المُزايدة في مقر محكمة جزين عند الساعة الثانية عشر من يوم الثلاثاء الواقع فيه: 2026/7/14.
على كُل راغب بالاشتراك بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ جزين قبل المُباشرة بها بدل الطرح بموجب شك مصرفي بالدولار الطازج (فريش) وان يُعين مقاماً مُختاراً له ضمن نطاق دائرة تنفيذ جزين. ان يقوم بدفع الثمن كاملاً خلال ثلاثة أيام تلي قرار الإحالة بموجب شك مصرفي بالدولار الطازج (فريش) ورسم دلالة قدره خمسة بالمئة تحت طائلة إعادة البيع على عهدته.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلان قضائي

بتاريخ 2026/5/22 قرر رئيس المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا (الغُرفة الثانية) القاضي زينب مزيحم.
نشر خُلاصة عن الاستدعاء المُقدم من جانيت مخايل الحداد والمُسجل برقم 2026/64 والذي يطلب فيه شطب إشارة الدعوى عن العقار /3379/ من منطقة روم العقارية والمُسجلة برقم يومي /878/ تاريخ 2006/11/13 استحضار دعوى مُقدم للقاضي المُنفرد المدني في جزين نوعه تحديد حق مُرور مُقدم من انطوان نواف الحداد بوجه انطوان وجانيت مخايل الحداد.
فمن له مصلحة بالاعتراض أن يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيسة القلم
سلام الغوش

تبليغ فقرة حُكمية

صادر عن المحكمة الابتدائية الأولى في جبل لبنان - بعبدا الرئيس كابي شاهين.
تدعو المحكمة المُدعى عليه محمد علي ملحم لتبليغ الحُكم الصادر عن المحكمة برقم 2018/176 بتاريخ 2018/4/4 في الدعوى رقم أساس 2015/1043 المُقامة من المُدعي مهدي احمد رعد والذي قضى بإلزام المُدعى عليه بأن يدفع للمُدعي مبلغاً وقدره مئة وأربعة ملايين ليرة لبنانية بالإضافة إلى الفائدة القانونية المُترتبة عليه من تاريخ 2015/5/19 ولغاية تاريخ الدفع الفعلي.
مُهلة الاستئناف ثلاثون يوماً من تاريخ النشر.
الكاتبة ريتا مكرزل

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

الدولة الوطنية والخيار الاشتراكي - الديمقراطي في لبنان

ألبير داغر *

هنا قراءة مختصرة للأدبيات التي تناولت بناء الأمة وبناء الدولة المعاصرتين. تناولت الفقرة الأولى الأسس التي قامت عليها المطالبة بوطن (nationalism)، ودور النخب في بناء الدولة الوطنية كما عند بول براس. واستخدمت الفقرة الثانية هذه الأدبيات لوصف الحالة العربية كما عند ريموند هينبوش. وشرحت الفقرة الثالثة مفهوم «الهوية الوطنية المرتكزة على الدولة» (state centric identity) بوصفها الأفضل لبناء الدولة الوطنية في لبنان.

1. دور الأصل المشترك والنخب في بناء الدولة الوطنية

يعود للنخب السياسية، تحويل «فئة» إثنية (category) إلى جماعة (community)، وإمكان طرح مشروع بناء وطن على هذا الأساس، إذا وجدت مصلحة في ذلك. والفئة الإثنية تكون موجودة بفعل وجود خصائص ثقافية لديها، تميّزها عن غيرها. والخصائص المقصودة هنا هي الانتماء الديني أو اللغة أو العرق أو العادات الخاصة في المأكل والملبس. يمكن أن تبقى الفئة على ما كانت عليه إذا لم تتوجد نخب سياسية تحاول استثمار هذا التميّز لخلق جماعة يدرك أفرادها القواسم المشتركة التي تجمع بينهم وتميّزهم عن الآخرين (براس، 1991: 22 و 263). لا تبلور الجماعة مشروعاً وطنياً، أي لا تطالب بإقامة دولة وطنية تعكس خصوصيتها الإثنية ما لم تكن للنخب السياسية مصلحة في ذلك.

نحن إذاً بصدد مقاربة وسائلية (instrumentalist) لعملية تكوّن الأمة والدولة. لكنّ النخب لا تستطيع «فبركة» هوية متمايزة من لا شيء. لا يمكن نفي أهمية وجود قناعة لدى فئة اجتماعية بأن لها أصولاً مشتركة، أي إنها تتحدّر من سلف مشترك (descent) في تحوّلها إلى جماعة ومشروع سياسيَين (براس: 72). وبالتالي فإنه لا يمكن إقصاء التعريف المستند إلى الأصل (primordialist) للهوية، أو نفي دوره في تكوّن الجماعة. تتكامل المقاربتان الوسائلية والمستندة إلى الأصل لتفسير كيفية تحوّل فئة اجتماعية بعينها إلى جماعة وإلى مشروع سياسي.

هنا يتعارض موقف بول براس مع مواقف باحثَين آخرين كـ أنطوني سميث وجون آرمسترونغ اللذين ربطا مباشرة بين وجود أسس إثنية للأمة وتكوّن الدولة الحديثة، من دون شرح كيفية توسّط النخب في ذلك (براس، 1991: 8).

وقد رصد بول براس مجموعة كبيرة من النخب، منها ما أدى إلى تحوّل فئة اجتماعية إلى جماعة ومشروع دولة وطنية، ومنها ما لم ينسجم مع هذا السياق، وبحيث بقيت المجموعات التي تحمل صفات ثقافية تميّزها عن غيرها مجرّد فئات اجتماعية، أو أنها اندمجت بغيرها. استند في ذلك، وبشكل رئيسي، إلى تجربتي أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا.

ولعبت نخبتان في هذا الإطار منذ التاسع عشر دور التعبئة لتحويل الفئة الاجتماعية إلى جماعة ومشروع سياسي. الأولى هي النخبة التقليدية الممثّلة بأرستقراطية الأرض، أو المُلّاك الكبار، والثانية هي نخبة رجال الدين. عملت النخبة الأرستقراطية على بلورة وعي سياسي لدى الجمهور الإثني، حين كانت بلادها جزءاً من إمبراطورية شاسعة، أي تحكمها سلطة خارجية، وحين كانت في موقع صدام مع جهاز الدولة الإمبراطورية هذه. وامتنعت عن ذلك حين كانت مندمجة في الهرمية الإمبراطورية ومتعاونة أو متواطئة مع السلطة الخارجية. ويصح اعتماد مفهوم النخبة المتواطئة (collaborationist)، حيث يكون «التعاون بين النخبة الداخلية والسلطات الخارجية هو السائد» (براس: 26). ولعبت النخبة الدينية الدور الرئيسي في التعبئة على قاعدة الهوية وإبراز هذه الأخيرة حين تضاربت مصالحها مع مصالح السلطة الإمبراطورية الخارجية أو مصالح النخبة الأرستقراطية المتواطئة مع الخارج، أو مصالح نخبة دينية أخرى تحاول بواسطة التشهير إزاحتها من مكانها والحلول محلها.

وفي مرحلة لاحقة، وفي البلدان التي انتشر فيها التعليم والتصنيع، دخلت النخب الجديدة المثقّفة ميدان التعبئة لتحويل الفئات الإثنية إلى جماعات سياسية ومشاريع أوطان.

2. الدولة الوطنية في التجربة العربية

صنّف الباحث الكبير ريموند هينبوش الهوية القومية العربية بوصفها «هوية قومية إثنية» (ethnic nationalism) (هينبوش، 2020: 3). والمقصود بذلك أن المشترك الذي هو النطق بالعربية جعل الناطقين بها يقتنعون بأنهم أمّة واحدة. وبالتالي فإن الهوية القومية العربية هي هوية أساسها اللغة المشتركة (هينبوش: 10). وكان أول من أعتبر اللغة أساس الهوية القومية العربية هو المفكّر السوري ساطع الحصري (فالبجورن، 2009: 143).

وطغت في الأدبيات المنشورة حول العالم العربي، المقاربة التي تُظهر عدم التطابق بين نطاق الدولة الجغرافي وهويتها في الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى. وذلك في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، الذي تمّت تجزئته إلى دول قطرية (territorial states) (هينبوش، 2024: 62). وهو ما أدّى إلى ظهور معترضين على شرعية هذه الدول على قاعدة الهويات ما دون الوطنية وما فوق الوطنية. والمقصود بالأولى هو الهويات الطائفية والمذهبية والجهوية والقبلية. والمقصود بالثانية مسألتا الوحدة العربية والوحدة الإسلامية. وأنشئت كل من هذه الدول هوية وطنية خاصة بها متلائمة مع حدودها القائمة (state nationalism) (هينبوش، 2020: 7).

أي باتت لدينا ثلاث هويات مُعتمدة كمرجع ومتوفّرة في كل دولة عربية. وقد اختلف الوضع بين دولة وأخرى لجهة الوزن المُعطى في الممارسة والاستخدام لإحدى هذه الهويات على حساب الأخرى.

وكان تعاطي الدول القطرية مع الهويات، ما دون الوطنية وما فوق الوطنية، براغماتياً إلى أقصى حدّ. وبالبعض منها استخدم موضوع النضال من أجل الوحدة العربية لاكتساب شرعية أكبر على المستويين الوطني والعربي. وبالبعض الآخر استخدم شعار الأمة الإسلامية للغاية ذاتها. ويقول هينبوش إن الدول الوطنية العربية الأكثر اصطناعاً لجهة تكوينها، أي التي لا تمتلك جذوراً تاريخية لوجودها كدولة، ولا تملك مكوّناتها ما دون الوطنية قناعة كافية بها، كانت الأكثر مزايدة في موضوع الوحدة العربية (هينبوش، 2020: 7).

لكنّ مشكلة الدولة العربية برزت حين توقّفت الدولة عن تعميق التصنيع فيها بـ«تعلّم» (learning) إنتاج السلع التكنولوجية. وجاء رفع أسعار البترول ليجعلها قادرة على الاستعاضة بالريوع النفطية عن بناء اقتصاد مُنتج فعلي. وفي مرحلة لاحقة تعاون تحوّل الدولة العربية إلى دولة ريعية، أي مستندة إلى المداخيل الريعية ذات المنشأ الخارجي، مع تراجع تقديماتها، بفعل سيطرة النموذج النيو-ليبرالي على المستويين الدولي والعربي الذي قلّص إمكاناتها، لكي تتراجع قدرتها الاستيعابية إلى حدّ كبير وتسقط في الوقت عينه شرعيتها لدى الجمهور (هينبوش، 2024: 75).

وسوف يتدخّل عنصر خارجي آخر لإضعاف إمكانات الدولة العربية وشرعيتها، هو عداء دول الغرب لهذه التجارب بسبب موقفها المعادي لإسرائيل. وتعاونت هذه العناصر الثلاثة، أي تراجع تقديمات الدولة الاجتماعية والتنموية، واعتمادها بشكل شبه كلّي على مداخيل ريعية خارجية، وعداء الغرب لها، لكي تبدأ مع «الربيع العربي» عملية «تفكيك» (State De-Construction) للكيانات العربية القائمة وتدميرها بدرجة اختلف مداها بين دولة عربية وأخرى (هينبوش، 2016).

ولبنان هو الآخر دولة ريعية تعتمد بشكل رئيسي على التدفّقات المالية من الخارج لتمويل الاستهلاك الخاص والعام فيها. ويجعله إهمال بناء اقتصاد مُنتج ينزف من خلال هجرة أبنائه إلى حدّ الكارثة.

> **مشكلة الدولة العربية برزت حين توقّفت الدولة عن تعميق التصنيع فيها بـ«تعلّم» إنتاج السلع التكنولوجية**

3. الحاجة إلى «هوية وطنية مرتكزة على الدولة» في لبنان

تميّز الأدبيات بين ثلاثة طرق لتشكّل الأمة: الطريق الإثني (ethnic nationalism) والطريق المَدَني (civic) والطريق المتعدّد (plural)، كما عرّفها الباحث أنطوني سميث. واعتمد الباحث بنديكت أندرسون الفئات ذاتها لجهة المحتوى لكنه اقترح تسميات أخرى لها. أي الطريق اللغوي (linguistic) والطريق الرسمي (official) والطريق المختلط (creole) (تونسون، 2009: 375).

واعتمد الباحث شولمان هو الآخر ثلاث تسميات لائتماء الوطني (شولمان، 2002). وهي الائتماء المَدَني (civic) والائتماء الثقافي (cultural) والائتماء الإثني (ethnic). ويكون المنتمون إلى دولة وطنية مَدَنية مواطنين يجمعهم مع الآخرين الالتزام فقط بالقوانين الحديثة القائمة والخضوع لها. أمّا المنتمون إلى دولة وطنية ثقافية، فتجمعهم مع الآخرين قواسم مشتركة هي اللغة والدين والتقاليد، أو أحد هذه العناصر الثلاثة. أمّا ما يجمع المنتمين إلى دولة وطنية إثنية، فهو الانتماء إلى إثنية واحدة أو عرق واحد. وقد تميّز الباحث شولمان عن سابقيه بأنه أخرج عنصري اللغة والدين من خانة الانتماء الإثني أو الدولة الوطنية الإثنية، وجعلهما أساساً في تعريف هوية وطنية تعكس ثقافة واحدة (شولمان، 2002: 561).

ويجعلنا هذا التصنيف نعيد توصيف الهوية القومية العربية التي تصبح «هوية قومية ثقافية» لا «هوية قومية إثنية». وذلك لأن خصائص الهوية القومية الثقافية المتمثّلة بوحدة اللغة والدين والتقاليد متوفّرة فيها.

وتناول شولمان موضوع التمييز الذي يقيمه الباحثون بين «هوية وطنية مَدَنية» في غرب أوروبا وأميركا الشمالية، و«هوية وطنية إثنية» في شرق أوروبا (شولمان: 556). وأثبت بالدليل أن هذا التمييز هو غير صحيح. وذلك لأنه يتجاهل أهمية الوحدة الثقافية في نشوء الدول الوطنية الغربية. ويتجاهل خصائص تتوفّر عليها الدول الوطنية في أوروبا الشرقية. ويرى الباحث أن الائتماء المَدَني وحده لا ينطوي على روابط عاطفية كافية تحتاج إليها هذه البلدان لتعزيز الوحدة الوطنية فيها (شولمان: 580). الأمر الذي يفسّر لجوءها إلى تعزيز عناصر الائتماء الثقافي، أي اللغة والدين والتقاليد لترسيخ هذه الوحدة. أمّا دول أوروبا الشرقية، فقد حرصت بعد انتهاء حقبة الحكم الشيوعي على إعلاء شأن العناصر المَدَنية في تكوينها، أي عناصر المواطَنة المتساوية تشبّهاً بدول الغرب (شولمان: 582).

وحيث جرى خلق دولة ذات توجّه استيعابي (inclusive)، استطاعت الدولة الوطنية أن تعزّز بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية ولاء الجمهور لها. أي اكتسبت شرعية لدى الجمهور حين عمدت إلى خلق «هوية وطنية ترتكز على الدولة» (state centric identity). وتصلح هذه المقاربة لكي تكون واسطة تعزيز الوحدة الوطنية في لبنان. وأفضل ما يمكن أن تلتزم به الدولة والنخب في هذا الإطار يقع تحت عنوانين: (أ) إعلاء شأن الديمقراطية في الممارسة؛ (ب) الالتزام بإقامة الدولة التنموية.

ونقطة الانطلاق الأهم هي الإصرار على ضمان استمرار «ديمقراطية شكلية» (procedural) في لبنان. والمقصود هو أن تكون الانتخابات حرّة وتنافسية وقائمة على التساوي وحاسمة وشاملة، أي مُنصفة، وأن تكون مأمونة، أي يصار إلى إجرائها بانتظام. وينبغي أن تنطوي هذه الديمقراطية على ضمان الحقوق المدنية للمواطنين والحريات السياسية لهم وقدرتهم على المساءلة بأشكالها الثلاثة: العمودية والأفقية والمجتمعية (داغر، 24/ 10/ 2025).

وينبغي الذهاب إلى أبعد من خلال إرساء «ديمقراطية ذات مضمون» (substantive)، أي العمل من أجل أن تضمن الدولة عمومية الخدمات الصحية والمعاشات التقاعدية وخدمات التعليم والتدريب. وينبغي أن يستفيد كل المواطنين من المعاشات التقاعدية بصرف النظر عن عدد سنوات خدمتهم في الحياة العملية. وينبغي أن تعمد الدولة في ما يخص خدمات التعليم، إلى استبدال مفهوم «السياسة الاجتماعية» بمفهوم «الاستثمار الاجتماعي»، أي الاستثمار في التعليم والتدريب لخلق «اقتصاد قائم على المعرفة» قادر على إنتاج سلع وخدمات تكنولوجية (داغر، 30 و31/ 12/ 2025).

أمّا بناء الدولة التنموية فيكون باستيعاب تجربة الدولة التنموية الآسيوية في القرن العشرين وباستيعاب الأفكار والتجارب الجديدة التي تعرّف الدولة التنموية للقرن الحادي والعشرين. وفي الحالة الأولى تدخّلت الدولة بمختلف أدوات الدعم (subsidizing) لـ«تعظيم قدرة النخب الاستثمارية على اتخاذ القرار الاستثماري». وفي الحالة الثانية انطلقت من كونها معنيّة بـ«بناء وتطوير مؤهّلات الأفراد» (Capability Enhancing) (Developmental State) (داغر، 5/ 5/ 2025). وحين تدعم الدولة الاستثمار فإنها توفّر شروط الطلب الفعّال على القوى العاملة الوطنية. أي أن يتمكّن كل اللبنانيين من العمل في بلدهم ويتوقفوا عن الهجرة. وتوفّر بواسطة التعليم والتدريب شروط العرض الفعّال للقوى العاملة. أي أن تكون هذه الأخيرة مصدر الفعالية لإنتاج سلع وخدمات تكنولوجية.

* أستاذ جامعي

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ لصق LIPANPOST
نعيم حسن بركات	156749	RR232401663LB	20/03/2024	17/10/2024
شركة اناد ش.م.م	2119690	RR232402023LB	19/03/2024	17/10/2024
محمد علي الحريري للزراعة و التجارة	267808	RR232402068LB	19/03/2024	17/10/2024
احمد محمد عيتاني كاريت سنتر	297389	RR232402482LB	20/03/2024	17/10/2024
ف س بيروت ش م م	2065424	RR232402575LB	20/03/2024	17/10/2024
فلفل وقرنفل	3079246	RR232403196LB	20/03/2024	17/10/2024
محطة ادمون فرحات للمحروقات	27279	RR232558842LB	14/03/2024	17/10/2024
مؤسسة ماهر قاسم بواسطة وكيل التفليسة المحامية فيوليت الحدا	48159	RR232558900LB	15/03/2024	17/10/2024
صيدلية ريفي	52265	RR232558913LB	15/03/2024	17/10/2024
فواز لاذقاني للتجارة	59734	RR232558927LB	15/03/2024	17/10/2024
عيسى كونسلتينغ	65271	RR232558935LB	18/03/2024	17/10/2024
ساروتوريا بواسطة وكيل التفليسة المحامي مايا معوض	83419	RR232559065LB	19/03/2024	17/10/2024
توفيق ابو عساف	3492580	RR232559176LB	20/03/2024	17/10/2024
لافق ش.م.م	3511268	RR232559423LB	18/03/2024	17/10/2024
دابليو اي فود سيرفيسز ش.م.م WA Food Services S.A.R.L	3532761	RR232559511LB	18/03/2024	17/10/2024
HATS& ARKS S.A.R.L	3488283	RR232559587LB	18/03/2024	17/10/2024
اكسترافاكتوا ش م ل	3430551	RR232559613LB	19/03/2024	17/10/2024
شركة محمد احمد الابرش	3430805	RR232559627LB	14/03/2024	17/10/2024
كوارتزايت ش م م	3432559	RR232559644LB	18/03/2024	17/10/2024
فود سرفسيز سيستمز ش م م	3432936	RR232559658LB	18/03/2024	17/10/2024
ماء الذهب ش م ل	3433894	RR232559661LB	18/03/2024	17/10/2024
هيثم سمير عالية	1504254	RR232559763LB	19/03/2024	17/10/2024
طوتياس ش م م	2900385	RR232559879LB	18/03/2024	17/10/2024
عبدو شاهين كلاسي	3870978	RR232559896LB	18/03/2024	17/10/2024
MAYHA SAL	3440547	RR232560007LB	19/03/2024	17/10/2024
LE CUISTOT sarl	3440896	RR232560024LB	18/03/2024	22/01/2025
جورج جوزف مغبي	1192637	RR232560109LB	19/03/2024	17/10/2024
سي سي اند جي ش.م.م C C & J SARL	1194007	RR232560157LB	18/03/2024	18/10/2024
شركة Hospitality Consultancy &Development-HCD SAL	1197014	RR232560191LB	18/03/2024	17/10/2024
شركة سوكومد ش.م.م	1197605	RR232560205LB	18/03/2024	17/10/2024
عصمت قراقيره	1198201	RR232560214LB	18/03/2024	18/10/2024
لاينز للهندسة والمقاولات ش.م.م	1198950	RR232560245LB	18/03/2024	17/10/2024
فؤاد سامي حداد	1200048	RR232560259LB	19/03/2024	22/01/2025
صلاح عبد الحسن سعد	1667558	RR232560276LB	18/03/2024	17/10/2024
انسايت بزنيس سوليوشنز ش.م.م	1667558	RR232560347LB	18/03/2024	17/10/2024
تاكت للاعمار ش.م.م	576404	RR232560404LB	18/03/2024	18/10/2024
شركة ستورم ش.م.م	576495	RR232560418LB	18/03/2024	17/10/2024
ول فارم	580314	RR232560470LB	19/03/2024	17/10/2024
شركة لابفلك ش.م.ل	580375	RR232560483LB	19/03/2024	22/01/2025
اوول سيسنز ش.م.م ALL SEASONS S.A.R.L	2382231	RR232560554LB	18/03/2024	18/10/2024
شركة قسطنطين وتيرو فيوجيي وشركاهم ش.م.م	395943	RR232560792LB	18/03/2024	17/10/2024
شيكتوك ش.م.ل	396429	RR232560801LB	20/03/2024	18/10/2024
سكوار كافه ش م م	447742	RR232560829LB	18/03/2024	17/10/2024
لايف سبريتس ش.م.م	2123639	RR232560885LB	19/03/2024	18/10/2024
كيفينيز ش.م.م	1459632	RR232560934LB	18/03/2024	18/10/2024
شركة نورما ملكون و شركاه	1411631	RR232560948LB	19/03/2024	18/10/2024
ماي كير	3259675	RR232561020LB	18/03/2024	17/10/2024
ديوك ايتيري & كافيه ش.م.م Duke eatery & cafe S.A.R.L	3347263	RR232561033LB	18/03/2024	17/10/2024
شركة ابو مرعي هوسبيتاليتي ش.م.ل	3210690	RR232561055LB	20/03/2024	17/10/2024
سركيس بجاقجيان ش.م.م	1310639	RR232561095LB	19/03/2024	17/10/2024
ايليا حنا حنا	8773	RR232561197LB	18/03/2024	17/10/2024
شركة داسكو ش.م.م	167125	RR232561206LB	20/03/2024	17/10/2024
E C D	255433	RR232561210LB	18/03/2024	17/10/2024
كارلو فؤاد دعبول	3119747	RR232561268LB	18/03/2024	17/10/2024
YAMMINE FESTIVAL S. A. R. L	3155326	RR232561271LB	18/03/2024	17/10/2024
شركة المالكة ش.م.ل	280985	RR232561339LB	18/03/2024	17/10/2024
زينون مصطفى الحكم	235258	RR232561342LB	19/03/2024	17/10/2024
الهام خضر قماطي	218552	RR232561373LB	19/03/2024	17/10/2024
حميدة احمد عقيل	1311459	RR232561395LB	18/03/2024	22/01/2025
ميني ماركت ابو جورج	65368	RR232561546LB	18/03/2024	22/01/2025
جان بول شارل اسطفان	117154	RR232561563LB	18/03/2024	17/10/2024
حرب حنا محفوظ	3252145	RR232561625LB	19/03/2024	17/10/2024
مؤسسة يوسف محمد لوري	1626460	RR232561648LB	18/03/2024	17/10/2024
شركة ميغروس فابضة (هولدنغ)	505789	RR232561651LB	19/03/2024	17/10/2024
شركة شي سامي غروب ش.م.م	166040	RR232561665LB	19/03/2024	17/10/2024
الياس يوسف معلوف	56361	RR232561682LB	19/03/2024	17/10/2024
رود ماركت ش.م.م.	1821053	RR232570503LB	18/03/2024	18/10/2024
مؤسسة بول خوري	3145763	RR232570517LB	19/03/2024	18/10/2024
وجدي مجيد ابي شفرا	108997	RR232570525LB	20/03/2024	18/10/2024
SELEC	227482	RR232570565LB	19/03/2024	17/10/2024
مصطفى تاجي عيتاني	3101239	RR232571000LB	19/03/2024	17/10/2024
عبد الحسين محمد شرف الدين	3382105	RR232571089LB	19/03/2024	17/10/2024
نسرين طوروس للتجارة -جادية سعد	3055360	RR232571296LB	19/03/2024	17/10/2024
عمر علامان المرعبي	742927	RR232571455LB	19/03/2024	17/10/2024
كاتو ابنغل ش.م.م	665202	RR232571469LB	18/03/2024	17/10/2024
سما للاعلان والتسويق ش.م.م.	2655619	RR232571512LB	20/03/2024	18/10/2024
MAS TRADING COMPANY S.A.L MASTCO	3303242	RR232571530LB	19/03/2024	18/10/2024
كارين مالك مالك	3128799	RR232571631LB	19/03/2024	17/10/2024
الزغبي للمواد الغذائية توصية بسيطة	1982649	RR232571662LB	20/03/2024	17/10/2024
شركة شيشا وشركاه الشرق الاوسط ش.م.ل	2593080	RR232571747LB	20/03/2024	17/10/2024
	1303970	RR232610145LB	15/03/2024	18/10/2024
كاترانس كار سيلز ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامي وسيم الرجي	1593760	RR232610635LB	15/03/2024	18/10/2024
شركة الهندسة المعمارية بالابعاد الاربعة ش.م.م.	1475180	RR232616063LB	18/03/2024	22/10/2024
شركة نبيل التن و شركاه TEN BUILDERS	3159415	RR234916635LB	05/09/2024	17/10/2024
انطوان جرجس السروع	33118	RR234917548LB	09/09/2024	17/10/2024
عماد حسن ابو العلا	236884	RR234965781LB	10/09/2024	17/10/2024
هوسبيتلتي اكسيلنس كومباني ش.م.م	2236266	RR234970472LB	09/09/2024	17/10/2024
هوسبيتلتي اكسيلنس كومباني ش.م.م	2236266	RR234971535LB	09/09/2024	17/10/2024
TRINITY S.A.R.L	3543176	RR234973213LB	09/09/2024	16/10/2024
TECHVISION S.A.R.L	3387314	RR234973814LB	09/09/2024	16/10/2024
محطة زفتا للمحروقات	158466	RR234973859LB	10/09/2024	16/10/2024
غوغرافيك ش.م.م	306231	RR234973978LB	09/09/2024	16/10/2024
شوكولات اند سانشاين ش م م	3398310	RR234974001LB	09/09/2024	17/10/2024
م ج م كونستراكسيون ش.م.ل.	2164446	RR234974151LB	06/09/2024	22/01/2025
Blynt Concepts ش.م.م	3808699	RR234974369LB	09/09/2024	16/10/2024
كونسولديدتد تكنولوجي اند سترز ش.م.م. ث ت اي. بزنيس	2690612	RR234974426LB	10/09/2024	16/10/2024
مون بايت ش.م.م	3877613	RR234974457LB	09/09/2024	17/10/2024
زكي محمود حاج عبيد	904387	RR234974505LB	05/09/2024	16/10/2024
سي تي سي الكترونيكس ش م ل	2901817	RR234974593LB	10/09/2024	16/10/2024
THE HAUS SAL	3054274	RR234974647LB	09/09/2024	17/10/2024
كافيه دو بينيلوب ش.م.ل. CAFE DE PENELOPE S.A.L.	2931762	RR234974678LB	11/09/2024	17/10/2024
بروتيغريس ش م ل	2945015	RR234974695LB	10/09/2024	16/10/2024
وان بيغ بارتي بروديكشنز ش.م.ل (و ب ب) ش.م.ل	2945093	RR234974704LB	09/09/2024	16/10/2024
EC&CO S.A.L	2991808	RR234974718LB	11/09/2024	17/10/2024
الشركة اللبنانية لمواد التنظيف ش.م.ل.	3096167	RR234974749LB	10/09/2024	16/10/2024
On - Line Production sarl	3015986	RR234974806LB	09/09/2024	16/10/2024
صولد حسان ابو الجود وشركاؤه	3103415	RR234974823LB	09/09/2024	16/10/2024
فيلا بدارو ش م ل	3039380	RR234974845LB	11/09/2024	17/10/2024
EXODEC SARL	3061376	RR234974854LB	10/09/2024	16/10/2024
ميزون سميرة معتوق منذ 1960 ش.م.م	3097249	RR234974871LB	10/09/2024	16/10/2024
اوبرهاوس ش.م.ل. هولدنغ Uberhaus S.A.L HOLDING	3007646	RR234974899LB	11/09/2024	17/10/2024
كانون ش.م.ل	3779128	RR234822085LB	03/12/2024	19/03/2025
ابو عجرم غروب ش م م	2856034	RR235898187LB	02/12/2024	19/03/2025
هشام فؤاد طباره	2534828	RR235899602LB	02/12/2024	19/03/2025
FARAH AUTO	813963	RR235899766LB	29/11/2024	21/03/2025
شركة العالمية للتجارة العامة	2060392	RR235899871LB	02/12/2024	19/03/2025
شركة مطعم كافيه 1840 ش م م	2090923	RR235899899LB	02/12/2024	19/03/2025
محمود محمد المجذوب	951553	RR235899987LB	03/12/2024	20/03/2025
انطوان الفزي	1626940	RR235900040LB	02/12/2024	19/03/2025
الشركة الحديثة للطرق و البناء و التجارة ش.م.م	1526978	RR235900402LB	05/12/2024	19/03/2025
الياس جبران حبش	69040	RR235900583LB	02/12/2024	19/03/2025
صيدلية سلوم (وديع جوزف سلوم)	27617	RR235900597LB	02/12/2024	19/03/2025
الشركة الصناعية للمستوعبات ش.م.ل	101055	RR235900610LB	02/12/2024	19/03/2025
غرومبه ماركيتنغ (قبرص) ليمتد (مكتب تمثيل)	193863	RR235900654LB	02/12/2024	19/03/2025
زينون مصطفى الحكم	218552	RR235900685LB	02/12/2024	19/03/2025
غلوبال كارير انك ش.م.م	293073	RR235900739LB	02/12/2024	19/03/2025
باسل ميشال بيوض	309870	RR235900756LB	05/12/2024	19/03/2025
برايت ديل (جان بيار نبيل الحلال)	2646999	RR235900813LB	02/12/2024	19/03/2025
سبورتا لتأجير السيارات ش.م.م	387419	RR235900861LB	03/12/2024	19/03/2025
بولنجري تاسك ش. م. ل	3179196	RR235900901LB	05/12/2024	21/03/2025
ويسكو ش.م.ل	1180100	RR235901045LB	05/12/2024	19/03/2025
بي تي ال ش.م.ل اوف شور	1184725	RR235901059LB	02/12/2024	19/03/2025
بعقلديني وردربي ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامية بولين حلو	1188499	RR235901093LB	02/12/2024	19/03/2025
غامهر	1853207	RR235901147LB	06/12/2024	19/03/2025
اماس بي ش.م.ل	3470987	RR235901323LB	05/12/2024	20/03/2025
سيركل اوف تراست هولدنغ ش.م.ل	1486200	RR235901337LB	03/12/2024	19/03/2025
بلاجيو Bellagio - غلاديس جرجس ابي غصن	789508	RR235901408LB	03/12/2024	19/03/2025
بريكس انك ش.م.م Bricks Inc S.A.R.L	3276715	RR235901442LB	03/12/2024	19/03/2025
ابو جودة اخوان	84683	RR235901589LB	03/12/2024	19/03/2025
شركة الغد ش.م.م	220408	RR235901592LB	03/12/2024	19/03/2025
الفينيقية هولدينغ ش.م.ل	2254555	RR235901717LB	05/12/2024	19/03/2025
سينمونز ش.م.ل	2533669	RR235901725LB	05/12/2024	19/03/2025
بيبر رستو كلوب ش.م.م	2268754	RR235901734LB	02/12/2024	19/03/2025
شركة محيو للتجارة والصناعة ش.م.م.	1848307	RR235901765LB	03/12/2024	19/03/2025
هلا MEAT	3590099	RR235901805LB	02/12/2024	19/03/2025
شركة بيك مي ش.م.ل	2824060	RR235901819LB	03/12/2024	19/03/2025
الشركة الدولية للقرطاسية ش م م	2820480	RR235901822LB	02/12/2024	19/03/2025
محطة توتال (مخايل الخوري نصر)	52692	RR235901867LB	03/12/2024	19/03/2025
تري فيزي ش.م.م TRE VISI SARL	1025665	RR235901884LB	05/12/2024	19/03/2025
شركة يونيفرس توريسم ش.م.ل	1027312	RR235901898LB	05/12/2024	19/03/2025
بارنترز انترناشونال ش.م.م	1205751	RR235901955LB	05/12/2024	19/03/2025
بريستيج اوتو كير ش.م.ل	3538162	RR235902108LB	05/12/2024	19/03/2025
انشاء بيروت العقارية 2 ش م ل	3132894	RR235902160LB	06/12/2024	19/03/2025
لابوروتيك ش.م.م	181685	RR235902540LB	06/12/2024	19/03/2025
غانا ابفنتز & بروموشنز ش.م.م	2793360	RR235902862LB	06/12/2024	19/03/2025
ام ان ام فودز ش.م.ل	3370581	RR235902902LB	06/12/2024	19/03/2025
المؤسسة اللبنانية للمناشير والشفرات	62969	RR235902981LB	06/12/2024	19/03/2025
فيوجن ش.م.ل FUSION S.A.L	300725	RR235903094LB	06/12/2024	19/03/2025
استرا ش.م.م	1554454	RR235903117LB	05/12/2024	19/03/2025
فيزوفيو ش.م.م	1518883	RR235918712LB	02/12/2024	19/03/2025
لبانون بيكيري اينفيستمنت ش.م.ل	1524343	RR235918726LB	02/12/2024	19/03/2025
بشير فرحيا التكلي	1238443	RR235918788LB	03/12/2024	19/03/2025
بستلسر بوناباند ايتش ش.م.ل	1311998	RR235918862LB	02/12/2024	19/03/2025
حمرا 1405 ش.م.ل	2589846	RR235918880LB	02/12/2024	19/03/2025
ليبانيز مدبترانيان انترليشنل(كيندا كميل الهير)	2645949	RR235918893LB	02/12/2024	19/03/2025
الشركة الوطنية للاغذية ش.م.ل-الوطنية سوبر ماركت	2882500	RR235918902LB	06/12/2024	19/03/2025
كودينا ش.م.ل.	2235039	RR235918916LB	05/12/2024	21/03/2025
ميديا لاينيل ش.م.ل	1240298	RR235918920LB	03/12/2024	19/03/2025
غران ترافو - ليبيان GTL ش.م.م	252135	RR235918947LB	02/12/2024	19/03/2025
جاك ايليا ابو خالد	53397	RR235918995LB	05/12/2024	19/03/2025

التكليف 85

الحرب الكونية ضد المقاومة

بعد الاستهداف الممنهج للصحافيين واغتيالهم

جنوب لبنان: «التغطية مستمرّة» مع «الجزيرة»

منذ اندلاع حرب إسناد غزة، استهدفت إسرائيل عدداً من الصحافيين اللبنانيين. وخلال الحرب الحالية تحديداً حاولت جاهدةً إطفاء الكاميرات عن الجنوب اللبناني، فهل نجحت في التعتيم على جرائمها؟

زكية الديراني

تحوّل جنوب لبنان إلى إحدى أخطر البيئات على العمل الصحافي خلال السنوات الثلاث الأخيرة. منذ اندلاع حرب الإسناد في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، سعى العدو إلى شلّ مظاهر الحياة في المنطقة، محوّلاً الفرق الطبية والمواطنين والصحافيين إلى أهداف مباشرة، في محاولة لمنع نقل صور المجازر التي يرتكبها بحق المدنيين الأبرياء.
مع اندلاع الحرب الحالية، توزّعت الفرق الإعلامية على امتداد الخطوط الأمامية، من رميش إلى إبل السقي ومشارف بنت جبيل، التي شهدت مواجهات عنيفة بين المقاومة والعدو وصولاً إلى ضاحية بيروت الجنوبية. استمر هذا الواقع لأسابيع عدة، قبل أن تتسع دائرة العمليات العسكرية مع محاولات التوغل وتهديد مناطق واسعة من الجنوب، وصولاً إلى النبطية ومشارف صيدا. ورغم هدير الغارات واتساع رقعة الاستهدافات من الخطوط الأمامية إلى النبطية وصيدا والبقاع الغربي، لا يزال الصحافيون يحملون أرواحهم على كفّهم، مواصلين أداء رسالتهم المهنية، وإن بوتيرة أقل مقارنة بالأيام الأولى للحرب.

التغطية بين الحربين

يبرز فارق كبير بين التغطية الإعلامية خلال حرب 2024 والحرب الحالية، إذ كان المراسلون ينتشرون سابقاً في مختلف الجنوب، من القرى الحدودية إلى عمقه الداخلي. أما اليوم، فقد تحوّلت مدن ومناطق محددة، مثل صور وإبل السقي والنبطية، إلى نقاط ارتكاز رئيسية للصحافيين، مع حضور محدود على مشارف صيدا. ومع إعلان هدنة هشة واستمرار الاعتداءات، اضطر بعض المؤسسات الإعلامية إلى سحب فرقه من الخطوط الأمامية، نتيجة المخاطر الأمنية المتزايدة وانهيار مقومات الحياة الأساسية، من شبكات الاتصال إلى الكهرباء والمحروقات. ولم يكن ذلك مستغرباً، بعدما تحولت الصحافة نفسها إلى هدف مباشر. في المقابل، قررت قنوات أخرى البقاء في الميدان وتغطية الحرب منذ يومها الأول حتى نهايتها. خيار يتطلب جرأة مهنية كبيرة وميزانيات تشغيلية مرتفعة. في المقابل، عانت مؤسسات إعلامية أخرى من استنزاف مالي بسبب طول أمد الحرب، ما دفعها إلى تجميد حركة بعض مراسليها. وبين هذا وذاك، يعتمد عدد من القنوات على صحافيين ومصورين من أبناء الجنوب لنقل الصورة الميدانية من قلب الحدث.

> «التلفزيون العربي» يواصل تغطيته من صور رغم تصاعد المخاطر الأمنية

الكاميرا في مواجهة القصف

لا تزال كاميرات الصحافيين تعاند محاولات العدو إطفاءها، مصرّة على نقل الوقائع تحت أزيز المسيّرات وصخب المقاتلات الحربية. إلا أنّ خطط المؤسسات الإعلامية شهدت تعديلات متكررة في أماكن تمركز طواقمها، خشية استهدافها المباشر. فقد استهدف العدو عشرات الصحافيين والمصورين خلال الحربين، بدءاً من المصور عصام عبدالله، وصولاً إلى الزميلة أمال خليل (1984-2026)، وعلي شعيب مراسل قناة «المنار»، وفاطمة فتوني مراسلة «الميادين»، وغيرهم من الإعلاميين الذين دفعوا ثمناً باهظاً أثناء أداء واجبهم المهني. وبعد مرور أربعة أشهر على الحرب، يبرز سؤال أساسي: كيف تبدو خريطة التغطية الإعلامية في جنوب لبنان اليوم؟

«الجزيرة» في الميدان

تتصدر «الجزيرة» المشهد الإعلامي في الجنوب اللبناني، عبر انتشار فرقها في أكثر المناطق سخونةً. ويطلّ مدير مكتب القناة في لبنان، مازن إبراهيم والمصور المحترف عصام مواسي، من النبطية، التي تُعدّ اليوم إحدى أبرز ساحات العمليات. كما يتولى إيهاب العقدي التغطية من إبل السقي، فيما تظهر كارمن جوخدار وكاترين حنا وغيرهما من نقاط مختلفة بين بيروت والجنوب.
وكانت تغطية الشبكة القطرية محفوفة بالمخاطر؛ إذ تعرّض مازن إبراهيم أخيراً لقصف سقط على بعد نحو مئة متر من موقعه أثناء تقديمه رسالة مباشرة من النبطية، في ما بدا رسالةً واضحة مفادها: «أطفئ كاميرتك». إلا أنه واصل بثّه، ناقلاً تفاصيل العمليات العسكرية في النبطية ومحيطها ومشارف قلعة الشقيف وزوطر.
من جهته، يتناوب فريق «التلفزيون العربي» القطري المؤلف من إدمون ساسين ورامز القاضي وزملائهما على التغطية من مدينة صور، التي باتت بدورها منطقة شديدة الحساسية بفعل استهداف المستشفيات والطواقم الطبية. وقد تشهد خطة القناة تغييرات إضافية تبعاً للتطورات الميدانية.

شاشات محلية... وحضور متفاوت

تُعد NBN من أبرز الشاشات المحلية في تغطية الحرب، إذ يتمركز علي عطوي في النبطية، فيما ينقل حسن فقيه صورة الأحداث من صور، بينما تطل رشا الزين من صيدا، التي تعيش تحت وطأة التهديدات وتشهد موجات نزوح متواصلة.
بدورها، تواصل «المنار» تغطيتها الشاملة للجنوب عبر شبكة من المراسلين المنتشرين على امتداد الجبهات. يطلّ سامر الحاج علي من صور، وهاشم السيد حسن من بنت جبيل، فيما يتابع علي شبيب تطورات النبطية، وأمين شومر منطقة الزهراني، وماهر قمر البقاع الغربي. ويواكب هؤلاء المراسلون المستجدات الميدانية لحظة بلحظة، ناقلين الأخبار العاجلة والتقارير الموسعة ضمن نشرات الأخبار.
أما «الجديد»، فقد قلّصت انتشار مراسليها على الخطوط الأمامية، مع تمركزهم بشكل أساسي على أطراف بيروت وصيدا، حيث يقدّم إبراهيم ضاوي ومحمد فرحات وغيرهما تقارير ميدانية مفصلة. كما تبث القناة بين الحين والآخر رسائل من مشارف إبل السقي وصور وبعض المناطق المحيطة بساحات المواجهة.

غياب عن التغطية

في المقابل، برز غياب التغطية الميدانية لشبكة «سكاي نيوز عربية» عن جنوب لبنان، مع تركيز محتواها على الملفات الإنسانية والاجتماعية. كما سحبت TRT التركية مراسليها من الجنوب، متمركزةً في بيروت لمتابعة التهديدات الإسرائيلية باستهداف الضاحية الجنوبية.

ينفك مازن ابراهيم مدير مكتب «الجزيرة» في بيروت الأوضاع من منطقة النبطية

بعد سنوات من الاعتقال وسحب إقامته المقدسية وترحيله القسري إلى فرنسا، يجد المحامي الفلسطيني صلاح حمّوري نفسه أمام فصل جديد من المواجهة مع إسرائيل، بعد اتهامات الشاباك له بإدارة «شبكة إرهابية» من الخارج. اتهامات يضعها حمّوري ومحاموه في إطار محاولة جديدة لاستهداف نشاطه الحقوقي وإسكات الأصوات المدافعة عن فلسطين. ومن باريس، يواصل حمّوري معركته القانونية لمساءلة مسؤولين إسرائيليين، فيما تتحول قضيته إلى اختبار لحدود حرية التضامن مع فلسطين في أوروبا، وسط تصاعد الضغوط على نشاطاته، وتنامي حملات التضامن معه من شخصيات سياسية وثقافية فرنسية

صلاح حمّوري يقضّ مضجع «الشاباك»

غادة حداد

منذ عقود، أدركت إسرائيل أن المعركة لا تدور فقط حول الأرض، بل أيضاً حول الرواية ومن يمتلك حق سردها. لذلك كان المثقف الفلسطيني، من غسان كنفاني إلى غيره من الأصوات التي حملت القضية إلى العالم، جزءاً من الاستهداف المباشر، باعتبار أن الكلمة قادرة على كسر العزلة المفروضة على الفلسطينيين. واليوم، مقابل كل هذا الدم والدمار، يواجه الاحتلال حرباً من نوع آخر يحاول جاهداً التصدي لها. تبدأ من ارتفاع الأصوات الداعمة لفلسطين واتساع رقعة المتضامنين معها، مروراً بالحركات الاحتجاجية حول العالم، وصولاً إلى عودة القضية الفلسطينية إلى صلب خطاب الحركات التحررية والاجتماعية. لذلك، تلجأ إسرائيل إلى محاولات إسكات هذه الأصوات عبر التهديد وتلفيق الاتهامات والضغط على الحكومات الغربية لقمعها.

تلفيق اتهامات لزيادة الضغط

في 25 أيار (مايو)، أصدر جهاز «الأمن العام الإسرائيلي» (الشاباك) بياناً ضد المحامي الفلسطيني، الفرنسي صلاح حمّوري، اتهمه فيه بتنظيم وإدارة شبكة إرهابية من فرنسا مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
وفي مقابلة مع «الأخبار»، يقول حمّوري إنه لم يتم التواصل معه رسمياً، وإنه علم بالأمر عبر وسائل الإعلام بعد نشر وكالة الأنباء الفرنسية الخبر نقلاً عن موقع الشرطة الإسرائيلية، لتبدأ بعدها موجة واسعة من تداوله إعلامياً. وبعد تواصله مع محاميه في فرنسا، وجّه هؤلاء رسالة إلى المستشار القضائي للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وأخرى إلى المستشار القانوني لوزارة الخارجية الفرنسية. وبما أن حمّوري كان قد تقدّم سابقاً بدعاوى قضائية في فرنسا ضد شخصيات إسرائيلية، خاطب محاموه أيضاً القاضية المسؤولة عن ملفه للتأكيد أن أي تواصل أو إجراء يتعلق به يجب أن يمر حصراً عبر فريقه القانوني.

> تتهمه اسرائيل بادارة شبكة «ارهابية» في فرنسا

ونقلت صحيفة «لوموند» عن المدعي العام المختص بقضايا مكافحة الإرهاب تأكيده عدم وجود تهمة واضحة موجّهة ضد حمّوري. ويرى الأخير أن ذلك يعكس عدم وجود رغبة فرنسية في التعاون مع الإسرائيليين في هذه القضية سياسياً، وإن كانت فرنسا تتعاون معهم في ملفات أخرى، من بينها قضية لاجئ فلسطيني يُدعى علي، معتقل منذ عام وخمسة أشهر بناءً على طلب إسرائيلي وسط مطالب بترحيله لعدم حيازته الجنسية الفرنسية.
بالنسبة إلى حمّوري، فإن صدور اتهامات الشاباك اليوم لا ينفصل عن سياقات عدة. فقد جاءت بعد نحو يومين من منع وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي إيتمار بن غفير من دخول فرنسا، لكنه يضعها أيضاً ضمن هجمة أوسع تستهدف الأصوات المدافعة عن فلسطين، سواء في الداخل الفلسطيني أو خارجه. ويشير إلى أن هذه الحملات طالت عدداً من الناشطين والشخصيات الفلسطينية، بينهم عمر السومي ورامي شعث الذي واجه تهديدات بالترحيل، إضافة إلى استدعاء النائبة ريما حسن، مؤكداً أن هذا النموذج من الاستهداف ضد الفلسطينيين متواصل.

محاربة الصوت الفلسطيني في الشتات

يرى حمّوري أن الخطر الأكبر قد يظهر في حال طلبت إسرائيل من الإنتربول إدراج اسمه على قوائم المطلوبين، رغم أن هذا الإجراء يمكن مواجهته قانونياً. ويلفت إلى عدم وجود اتفاقية لتسليم المطلوبين بين فرنسا وإسرائيل، لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أنه مصنف في فرنسا ضمن قائمة «S» الخاصة بالأشخاص الخاضعين للمراقبة الأمنية بدعوى الاشتباه في تهديد الأمن القومي، مضيفاً أن ما ظل غير الاعتقال، رغم اعتقاده بأن احتمال حدوث ذلك يبقى ضعيفاً.
ويربط حمّوري هذه الحملة أيضاً بالسياق السياسي الفرنسي، ولا سيما مع اقتراب الانتخابات الرئاسية واحتمال تقدم قوى يسارية قريبة من الحراك الداعم لفلسطين. ويشير إلى أن عدداً من هذه الشخصيات وقّع عريضة تضامنية معه، معتبراً أن الضغط عليهم والتحريض ضدهم وعزلهم عن حلفائهم، كما يرى أن الحملة منحت اليمين الفرنسي واللوبي الصهيوني في فرنسا مادة إضافية لاستهداف داعمي فلسطين وحراكهم بشكل عام.
لكن جوهر هذه المواجهة، بالنسبة إلى حمّوري، يعود إلى التحول الذي أعقب السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، إذ يعتبر أن «نهضة فلسطينية حصلت في الشتات»، أعادت الصوت الفلسطيني إلى موقعه الطبيعي بعد سنوات من التغييب التي أعقبت اتفاق أوسلو. كما يرى أن اللاجئ الفلسطيني عاد ليلعب دوراً سياسياً مؤثراً، وهو ما لم يعجب الاحتلال ولا غيره، ولذلك تأتي محاولات قمع كل صوت أسهم في إعادة فلسطين إلى صدارة الأجندة السياسية العالمية.
ورغم ذلك، يؤكد حمّوري أن التحالف العلني اليوم بين اليمين الفرنسي والصهاينة لن يدفعهم إلى التراجع، مشيراً إلى أن أولى نتائج هذا الحراك ظهرت في منع مشاركة إسرائيل في معرض «يوروستاوري» الدولي للدفاع والأمن، الذي يعقد بين 15 و19 حزيران (يونيو). ويختم قائلاً: «رح نضل طاحشين».

استهداف سياسي مباشر

في رسالتهم الصادرة في 28 أيار (مايو)، اعتبر محامو حمّوري أن الاتهامات الأخيرة تندرج في إطار نهج انتقامي يستهدف المحامي والناشط الفرنسي ـ الفلسطيني، الذي يتعرض منذ أكثر من عشرين عاماً لمضايقات من السلطات الإسرائيلية وحرمان من حقوقه الأساسية، وصولاً إلى إلغاء وضعه كمقيم دائم في القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2022 وترحيله قسراً إلى فرنسا في كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه.
ومنذ وصوله إلى فرنسا، شارك حمّوري في مبادرات قضائية مع جمعيات ومنظمات فرنسية ودولية لمساءلة مسؤولين إسرائيليين أمام الهيئات المختصة. كما تقدّم أمام محكمة باريس بشكويين: الأولى في آذار (مارس) 2024 للتنديد بما يقول إنها أعمال تعذيب واعتقال تعسفي تعرض لها، والثانية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2025 بشأن ما يصفه بالاضطهاد والفصل والترحيل. ولا تزال الإجراءات القضائية مستمرة.
ويرى محاموه أن الاتهامات الجديدة تحمل هدفاً سياسياً واضحاً يتمثل في محاولة ضرب مصداقية نضاله وترهيبه، مشيرين إلى أنه بعد نشر الاتهامات سُجل تصاعد في التهديدات بالقتل ضده، ومؤكدين احتفاظه بحقه في اتخاذ إجراءات قضائية ضد حملات التضليل أو أي تهديدات تستهدفه.
ولم تقتصر الضغوط على الاتهامات الإسرائيلية، إذ امتدت إلى نشاط حمّوري العام في فرنسا. فقد أعلنت محافظة دوب منع ندوة كان من المقرر أن يشارك فيها في مدينة بيزانسون ضمن مهرجان «FEST ANTIFA» أمس، تحت عنوان «القضية الفلسطينية، أين وصلنا؟»، مبررة قرارها بـ«السياق الجيوسياسي الحالي» وضرورة تجنب ما وصفته بـ«اضطرابات محتملة في النظام العام».
وأثار قرار المنع اعتراض المنظمين، ونددت «جمعية التضامن الفرنسي ـ الفلسطيني»، المشاركة في التنظيم، بما وصفته بأنه «سياسة رقابة تمارسها الدولة الفرنسية ضد حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني»، مؤكدة أن نشاطها يقوم على مناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، بما فيها معاداة السامية.

دعم سياسي وثقافي لحمّوري

في المقابل، حظي حمّوري بدعم مجموعة من المنتخبين والشخصيات السياسية والثقافية والنقابية في فرنسا، بينهم زعيم حزب «فرنسا الأبية» جان لوك ميلانشون، والنائبة في البرلمان الأوروبي ريما حسن، وأمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي فابيان روسيل، وأوليفييه بيزانسنو، وسيريل شاتلان، وصوفي بينيه، والممثلة أديل هاينيل وغيرهم.
واعتبروا في عريضة بعنوان «من أجل المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان: دعماً لصلاح حمّوري» أن ما يتعرض له يأتي ضمن مسار طويل من الاستهداف بدأ منذ شبابه في القدس.
وأكد الموقعون أن الحملة الأخيرة ضد حمّوري ترتبط بنشاطه المتزايد في ملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين، ولا سيما عبر الإجراءات القضائية التي شارك فيها أو دعمها في فرنسا وأوروبا، معتبرين أن اتهامات الشاباك تمثل «هجوماً سياسياً متخفياً في شكل بيان أمني»، هدفه تشويه صورة الأصوات التي تعمل على توثيق الانتهاكات وملاحقتها قضائياً.
وربط البيان توقيت الحملة بالسياق السياسي في فرنسا وتصاعد المبادرات القانونية الأوروبية المرتبطة بفلسطين، معتبراً أن الهدف هو ترهيب الناشطين وعزل حمّوري عن داعميه في لحظة بدا فيها عملهم يحقق تأثيراً.
ودعا الموقعون السلطات الفرنسية إلى حماية حمّوري باعتباره مواطناً فرنسياً، وإدانة «حملة تشهير تقودها دولة أجنبية»، كما طالبوا المؤسسات الأوروبية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، مؤكدين أن حمّوري ليس حالة معزولة، بل جزء من مجموعة واسعة من المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون أشكالاً مشابهة من الملاحقة والاستهداف.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 5 حزيران 2026 العدد 5793

الحرب الكونية ضد المقاومة

الهند تتراجع أمام «صوت هند رجب»

علي سرور

يوم الأربعاء الفائت، أعلن «المجلس المركزي الهندي» لتصنيف الأفلام منح فيلم «صوت هند رجب» للمخرجة التونسية كوثر بن هنية تصنيف «للكبار فقط»، بما يتيح عرضه كاملاً في دور السينما الهندية اعتباراً من 19 حزيران (يونيو)، منهياً بذلك أزمةً استمرت قرابة ثلاثة أشهر. جاء القرار بعد ضغوط وانتقادات واسعة أعقبت تسريبات أفادت بأنّ الفيلم يواجه عراقيل بسبب مخاوف من تأثيره المحتمل على العلاقات بين الهند وإسرائيل.

ويستند الفيلم إلى قصة الطفلة الفلسطينية هند رجب التي تحولت إلى أحد أكثر رموز الحرب الإسرائيلية على غزة حضوراً في الذاكرة العالمية. ويجمع العمل بين الوثائقي والدرامي، مستعيناً بتسجيلات حقيقية لمكالمات الاستغاثة التي أجرتها الطفلة مع طواقم الإسعاف قبل استشهادها، إلى جانب إعادة تمثيل اللحظات الأخيرة التي سبقت استهداف القوات الإسرائيلية السيارة التي كانت تستقلّها مع أفراد من عائلتها.

لم يكن النجاح الفني للفيلم أمراً هامشياً، فقد حصد جائزة لجنة التحكيم الكبرى في «مهرجان البندقية السينمائي» عام 2025. كما عُرض في عشرات الدول حول العالم، من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى تربطها علاقات دبلوماسية بـ «إسرائيل»، ما جعل قرار منعه في الهند يبدو استثنائياً مقارنة بالتعامل الدولي معه.

من التعنّت إلى الخضوع

في كواليس الأزمة، تقدمت شركة «جاي فيراترا إنترتينمنت» الموزعة للفيلم بطلب الحصول على الترخيص الرقابي في شباط (فبراير) الماضي تمهيداً لإطلاقه في آذار (مارس)، إلا أن الطلب بقي معلقاً لفترة طويلة. لاحقاً، كشف رئيس الشركة، مانوج ناندوانا، أنّ أحد أعضاء المجلس الرقابي أبلغه بأن عرض الفيلم قد يؤدي إلى الإضرار بالعلاقات الهندية الإسرائيلية.

المفارقة أن هذا التبرير بدا ضعيفاً حتى بالنسبة إلى عدد من السياسيين والمثقفين الهنود، إذ أشار منتقدو القرار إلى أن الفيلم عُرض في دول ترتبط بعلاقات استراتيجية مع «إسرائيل» من دون أن يؤدي ذلك إلى أزمات دبلوماسية. كما رأى آخرون أن الخشية الحقيقية لم تكن على العلاقات الثنائية بقدر ما كانت مرتبطة بحساسية الرواية التي يقدمها العمل حول حقيقة الحرب في غزة.

ومع صدور قرار السماح بالعرض، اعتبرت المخرجة كوثر بن هنية أن السماح بعرض الفيلم في جنوب آسيا يمنح صوت هند فرصة جديدةً للوصول إلى ملايين المشاهدين بعدما حاولت الحرب إسكاتها.

علاقة حميمة بين نيودلهي وتل أبيب

يصعب فهم الجدل الذي رافق العمل السينمائي بعيداً من التحولات العميقة التي شهدتها العلاقات الهندية الإسرائيلية خلال العقد الأخير. منذ وصول رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، إلى السلطة، انتقلت العلاقة بين البلدين من مستوى التعاون التقليدي إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد تشمل الأمن والدفاع والتكنولوجيا والزراعة والذكاء الاصطناعي.

تعزز هذا المسار خلال الزيارة الرسمية التي أجراها مودي إلى الكيان العبري في شباط (فبراير) الماضي، حيث أُعلن عن توسيع التعاون في مجالات الدفاع والتكنولوجيا والابتكار والطاقة والتعليم، وسط تأكيد متكرر من الجانبين على الرغبة في الارتقاء بالعلاقات إلى مستويات أعلى من التنسيق السياسي والاستراتيجي. إضافة إلى ذلك، ألقى مودي، خلال الزيارة نفسها، خطاباً أمام الكنيست عكس مستوى غير مسبوق من التماهي السياسي مع الموقف الإسرائيلي، لا سيما في ما يتعلق بحرب الإبادة على غزة. كما تضمّنت كلمة رئيس الوزراء الهندي أبعاداً أيديولوجية شدّد من خلالها على القيم المشتركة بين الهندوسية واليهودية، مستنداً إلى نصوص توراتية لإبراز عمق العلاقة بين البلدين، بوصفها امتداداً حضارياً يتجاوز إطار العلاقات الدبلوماسية الحديثة. وخلال السنوات الأخيرة، تحولت الهند بالفعل إلى أحد أهم شركاء «إسرائيل» الاقتصاديين والعسكريين.

في هذا السياق، بدا منع الفيلم أكثر من مجرد قرار إداري مرتبط بتصنيف عمل فني. إذ رأى منتقدو القرار أنه يعكس مناخاً سياسياً عاماً يزداد تقارباً مع الرواية الإسرائيلية، ويصبح أكثر حساسية تجاه أي عمل يسلط الضوء على الجرائم المرتكبة في غزة.

من غزة إلى شاشات العالم

تمثّل الهند البلد الأكبر في العالم، من حيث عدد السكان. لكن في المعادلات الإنسانية والثقافية، تحطّم قصّة هند رجب الوقائع الديموغرافية والقيود الجغرافية. اكتسب العمل السينمائي شهرته الجارفة مستفيداً من تعطّش الشعوب لبناء رابط عاطفي مع واحدة من بين عشرات آلاف الحكايات، لمظلوميّة أطفال ومدنيّين طالتهم الإبادة من دون ذنب. ولا يكتفي «صوت هند رجب» بسرد حادثة الطفلة التي تبحث عن النجاة وسط الرصاص، بل يحوّل هذه القصة إلى مدخل لفهم بعض من فيض حرب الإبادة على قطاع غزة.

اختزل العمل مأساة يعيشها الفلسطينيون منذ عقود، واستطاع أيضاً تحويل الطفلة هند رجب من ضحيّة إلى رمز عالمي يستمع العالم بأسره لصوتها. وبينما راكم الاحتلال أعداد الشهداء الغزيين ليُصبحوا إحصاءات يومية، عاد الفيلم ليعيد الاعتبار إلى الإنسان الفرد، بما يحتويه من روح وقصص وروابط وحبّ، لا تختفي خلف الأرقام.

لذلك شكّلت الأزمة في الهند أكثر من مجرّد عمل سينمائي، إذ مثّلت صراعاً بين رواية تسعى إلى تقديم الحرب بوصفها قضية أمنية أو عسكرية، وأخرى تضع الإنسان الضحية في مركز المشهد.

على بالي

أسعد أبو خليك

قصّةُ فيصل كرامي يجب أن تُروى، وستُروى، مع أنّه ليس الوحيد الذي انقلبَ على حلفائه ورُعاته بمجرّد أن أدرك أنّ الدفّة تغيّرت وأنّ المحور الذي انضوى فيه (مع أبيه مِن قبله) تعرّض لنكسة النكسات. هو حزمَ أمره بسرعة بمجرّد أن أطلَّ العصر الإسرائيلي. عمُّه رشيد كرامي لم يلوِ مع الريح الإسرائيليّة في عام 1982، كما أنّ أباه بقي ثابتاً بالرغم من الأعاصير التي واجهته بعد اغتيال الحريري: تعرّض لإغراءات وضغوطات وابتزازات وظُلمٍ فظيع وبقي ثابتاً لأنّه عاش ومات رجلاً مبدئيّاً. فيصل كرامي ورث ما تبقّى من الزعامة في طرابلس لكن كان واضحاً أنّ الـ«بزنس» نالت من اهتماماته وهواه أكثر من السياسة والشأن العام. كانت تصريحاته قويّة في دعْم المقاومة لكنّ سيرته لم تعد تستطيع أن تنهض من جديد. سيتذكر الجميع أنّ اسمه بات مقروناً بالتلوّن والانتهازيّة والتقلّب والجمبازيّة السياسيّة حسب اتّجاه الريح الإقليميّة. كيف ينسى- لو تناسى-أنّ نصرالله ضحّى بمقعد وزاري شيعي فقط كي يوزّره رغْم أنف الزعامات السنيّة الطرابلسيّة والبيروتيّة ورغْم أنف القوى الخليجيّة؟ يومها لم يبدر منه الامتنان الذي كان يجب أن يبدر. كانت تلك إشارة. رأى أنّ مِن واجب المحوَر توزيره لأنّ العائلات السنيّة التقليديّة هجرت خطّ المقاومة وباعت فلسطين مقابل رضى سعودي أو إماراتي. فيصل كرامي برز من جديد ويلهج بحمد الموفد السعودي. هو يرى أنّ إيران ما ناصرت لبنان أو الحزب. هي، على الأقل، لم تقف مثل رعاته الجدد-القدماء في الرياض: هؤلاء وقفوا مع العدوان الإسرائيلي منذ حرب 2006. الريح الإبراهيميّة لفحته وهو بات يتكلّم أقلّ من الماضي على اغتيال رشيد كرامي مِن قبل حليف السعوديّة الأعزّ، سمير جعجع. لا تتعجّبنّ لو أنّ فيصل كرامي طلع عمّا قريب بنظريّة عن مسؤوليّة الحزب في اغتيال رشيد كرامي. لِمَ لا؟ إذا كان ذلك يقرّبه أكثر للحُكم السعودي الذي يحلم أن ينصّبه رئيساً للوزراء كما نصّبه نصرالله وزيراً. لكنّ الوفاء للحلفاء (الجدد والقدماء) ليس من شيَم آل سعود.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com